واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية

(2020/2021 - 2015/2016)

The Reality of the Egyptian Pre - University Education Governmental Spending in the period of time (2015/2016 - 2020/2021)

إعداد:

هبه أبورواش السيد

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

إشراف

أ. د. إميل فهمي حنا

أستاذ أصول التربية المتفـرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

أ. د. السعيد محمد رشاد

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

ملخص الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية تحليل واقع الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر، من خلال تتبع الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي ممثلًا في المديريات التعليمية وديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والهيئات الخدمية التابعة لوزارة التربية والتعليم.

وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على البيانات الرسمية في كتاب الموازنة العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية وتم تطبيق مجموعة من المؤشرات التعليمية والديموغرافية للوقوف على واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية (2016/ 2015 – 2021/ 2020).

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي للتعليم، التعليم قبل الجامعي.

Abstract:

The current study aims at analyzing the reality of spending on pre - university education in Egypt, by tracking the financial appropriations directed to the pre- university education sector (the educational directorates all over the country, the general office of the Ministry of Education and Technical Education and the services bodies, which follow the Ministry of Education.

The study relied mainly on the official data in the state's general budget book issued by the Ministry of Finance, and a set of educational and demographic indicators, which have been applied to determine the reality of government spending on pre- university education in Egypt in the period of time (2015/2016- 2020/2021).

Key words: the Pre - University Education Governmental Spending, the Pre- University Education.

مقدمة

التعليم أساس لخلق مجتمعات منتجة وخالية من الفقر في إطار البعد التمكيني (الذي يعزز قدرات الأفراد) القائم على الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، فلا يُمكن تحقيق أيًا من الأهداف الإنمائية الدولية دون الاهتمام بالتعليم وضمان استمراره مدى الحياة.

وقد أشار التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2013 إلى أن السياسات المناصرة للفقراء والتي تستهدف الاستثمار في القدرات البشرية وبخاصة في قطاعات التعليم والتدريب والصحة تعزز التقدم المستدام للمجتمعات (وزارة التربية والتعليم، د.ت، ص 6).

وهناك العديد من النظريات التي تطرقت لدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية للمجتمع فنجد نظرية رأس المال البشري والتي ترتكز على كون الوفر الخارجي يحدث بسبب نوعية العمل الذي يقوم به رأس المال البشري والذي يكتسبه عن طريق التعليم، وعلى ذلك تتضح أهمية التعليم الحكومي كونه يوفر التدريب اللازم للقوة العاملة المستقبلية ويخلق المعرفة والمهارات بصرف النظر عن الفوارق الاقتصادية بين الأفراد، والمرتبطة بالعوامل الهيكلية المتمثلة في الموقع الجغرافي والطبقة الاجتماعية (يونيسيف، 2016، ص41).

مشكلة الدراسة:

التعليم كغالبية الخدمات الاجتماعية التي يجب أن تُهيئ من داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة وأن تكون لها السيادة في تنظيمه، وعلى ذلك وجب على الدولة أن تتدخل لتدعمه بما يحيله من مطلب فردي إلى مطلب مجتمعي وبما يخضعه لتنظيم صارم يحقق عدالة توزيع الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع (الهيتي، 2009، ص 3).

وقد تبنى المجتمع المصري نماذج تنموية متعددة اختلف فيها دور الدولة؛ ففي الخمسينات من القرن العشرين طُبق النموذج الاشتراكي القائم على الاقتصاد المركزي الذي يتعاظم فيه دور الدولة من خلال التدخل الكامل في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، ومنذ منتصف السبعينات بدأ السير نحو الاقتصاد الحر، وما أعقبها من برامج للاصلاح الاقتصادي فيما يُطلق عليه الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن ومن أبرز ملامح هذه السياسات تقليص الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والاتجاه إلى الخصخصة حتى في القطاعات الخدمية، وإطلاق قوى السوق وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي من القيود الحكومية بهدف رفع كفاءة الاقتصاد المصري وزيادة تنافسيته (عبده، 2015، ص ص 100 – 101).

وقد استمرت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها البنك الدولي ليستمر في تقديم الدعم المالي للحكومة المصرية حتى وقتنا الحالي والتي تقوم على أساس أن زيادة النفقات العامة هو السبب الرئيس لعجز الموازنة وعلى ذلك يؤدي ضغط هذه النفقات إلى تقليل العجز وإعادة التوازن (مسعود، 2006، ص ص 23 – 24).

غير أن الدولة عادة لا تتمكن من ضغط النفقات العامة بشكل واضح لاعتبارات سياسية تتعلق بسيادة الدولة، كما وأن النفقات العامة في زيادة مستمرة نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان، والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم، إلى جانب نفقات الدفاع المتزايدة (عوايشية، 2016، ص 2).

وإذا كانت عملية تمويل التعليم تسعى إلى توفير التدابير المالية اللازمة لأداء الخدمة التعليمية، نجد الإنفاق يُمثل الوجه الآخر لهذه العملية، وذلك لأن كفاءة الإنفاق تُعنى بحسن استغلال الموارد التي سبق تخصيصها في عملية التمويل، ومن هذا المنطلق فإن جودة العملية التعليمية لن تتحقق دون استثمار مصادر التمويل التعليمي وتوزيعها بصورة متكافئة بين أوجه الإنفاق التعليمي، وعلى ذلك تُعد الأبحاث المتعلقة بالإنفاق ذات دلالة واضحة في تحديد مستوى الرفاه والإنصاف لأبناء المجتمع (الزيات، 2013، ص 18)، إلا أن عملية تحليل الانفاق التعليمي تتسم بالتعقيد نظرًا لصعوبة تسعير مخرجات

القطاع التعليمي، بالإضافة إلى عدم إمكانية عزل وفصل تأثير العوامل الخارجية المحيطة والمؤثرة على عملية توزيع النفقات التعليمية (Grigoli, 2012,P.4).

وبالنسبة للمجتمع المصري نجد أن التعليم قبل الجامعي يحصل على نسبة كبيرة من مخصصات التعليم في الدولة، حيثُ تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام ٪11.5 (بما يُعادل99262.9 مليون جنيه مصري) يُخصص ٪69.8 منها للإنفاق على التعليم قبل الجامعي (بما يُعادل 69303.8 مليون جنيه مصري) بينما يوجه نسبة ٪21.4 للإنفاق على التعليم الجامعي (بما يُعادل 21211.1 مليون جنيه مصري) إلى جانب بعض أوجه الإنفاق الأخرى على التعليم والتي يخصص لها ٪8.8(بما يعادل8748.0 مليون جنيه مصري)(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017، ص 137، ac- cessed at 20 /4 /2018).

وإن كان القائمون على العملية التعليمية يطالبون دائمًا بمضاعفة الميزانية مما يُشكل ضغطًا على الحكومة حال تخصيصها مبالغ معينة إلى جهة معينة وإذا كان التعليم يحتاج ذلك فعليًا فمنظومة الصحة وكذلك النقل تحتاج هي الأخرى، لذلك فإن الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع تخصيص موارد الدولة الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر في محاولة للوقوف على الاختلالات الهيكلية التي تعتريها.

تساؤلات الدراسة:

ما واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية (2016/ 2015 – 2021/ 2020)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما آلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي والجهات المسئولة عنه؟
2. ما تطور الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة إلى الدخل النقدي للدولة في الفترة الزمنية(2016/ 2015 – 2021/ 2020)؟

3. ما الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر؟

4. ما دور القروض في زيادة الإنفاق التعليمي؟

5. ما واقع التعليم قبل الجامعي في مصر في إطار النفقات التعليمية الحالية وفقًا للمؤشرات التعليمية الرئيسة (الطلاب، والمعلمون، والمدارس والفصول)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. رسم صورة متكاملة كمية وكيفية عن الهيكل التنظيمي للتعليم قبل الجامعي بدءً من ديوان الوزارة، والهيئات الخدمية، ومديريات التربية والتعليم، والمؤسسات التعليمية، والمعلمون، والإداريين، وأخيرا الطلاب.

2. تحديد الاعتمادات المالية الموجهة للتعليم قبل الجامعي بصورة تفصيلية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى:

1. أن دراسة واقع الإنفاق التعليمي بشقيها المالي والديموغرافي تساعد في دقة تطبيق مجموعة من المؤشرات التي من شأنها تحديد آلية عمل المنظومة التعليمية وقدرتها على تحقيق أهدافها ومواطن تعثرها وفقًا لقدر محدد من الإنفاق التعليمي بما يساهم في انتهاج سياسات رشيدة من شأنها رفع كفاءة وتطوير القطاع التعليمي.

2. مساعدة متخذي القرار على تحديد مدى قدرة هذه النفقة التعليمية على تقديم فرصة تعليمية جيدة للمتعلمين، بحيثُ يقوم التعليم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال تزويدها بالطاقة البشرية المحركة لها.

3. تساهم في توفير القاعدة المعرفية لوصف الوضع الراهن ومِن ثَمَّ إجراء الإسقاطات، واستشراف مستقبل التعليم قبل الجامعي، حيثُ يُعزز التحليل الكمي عملية التخطيط المستقبلي.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يَعمد إلى جمع الحقائق والبيانات حول الظاهرة موضوع الدراسة من مصادرها الأولية وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا دقيقًا، بغية استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج وتعميمات حول موضوع الدراسة في ضوء الأهداف المحددة (المشهداني، 2019، ص ص 125 – 126).

كما استندت الدراسة إلى Sprague Multipliersأو ما يُعرف بمضروبات سبراج في تحويل الفئات العمرية الخماسية المتوفرة في البيانات الخام لتعداد السكان إلى فئات أحادية يسهل استخدامها لتطبيق بعض المؤشرات التعليمية لحساب وحدة التكاليف unit cost، ومعدل القيد الطلابي.

وتعتمد Sprague Formulae على تطبيق مجموعة من المضاعفات الثابتة Con-stants على عدد السكان في الفئة العمرية الخماسية من أجل الحصول على عدد السكان في كل فئة عمرية أحادية، وتندرج هذه الطريقة ضمن أساليب مضاعفات التحقق Inter-polation Multipliers والتي تُستخدم في تحويل الفئات العمرية الخماسية والعشرية إلى فئات أحادية ((Yusuf & Martins & Swanson, 2014, p. 269.

مصطلحات الدراسة:

التعليم قبل الجامعي:

كما يحدده قانون التعليم يُمثل المرحلة التعليمية التي تستهدف إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه، والتعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية، بحيثُ تكون مدة الدراسة في

التعليم قبل الجامعي على النحو التالي: تسع سـنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون مـن حلقتين « الحلقة الابتدائية « ومـدتها ست سنوات أ و" الحلقة الإعدادية" ومـدتها ثلاث سنوات، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي العام والفني، وخمس سنوات للتعليم الفني المتقدم(قانون 139، 1981، ص ص 2 – 3).

أما التعليم قبل الجامعي وفقًا للتصنيف الوظيفي للحكومة والذي يُستخدم عند توجيه الموارد لهذا القطاع في إطار الموازنة العامة للدولة يتضمن مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

علمًا بأن هناك بنود أخرى تتضمن التعليم غير المحدد بمستوى والذي يشمل: مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، المركز الإقليمي لتعليم الكبار، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. وكذلك الخدمات المساعدة للتعليم والتي تتضمن: ديوان عام وزارة التربية والتعليم، والهيئة العامة للأبنية التعليمية، وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليميـة والمركز القومي للامتحانات، والأكاديمية المهنية للمعلمين. وبنود تختص بالبحث والتطوير في مجال التعليم كصندوق تطوير التعليم، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. وكذلك شئون التعليم غير المصنف وتتمثل في صندوق حصيلة رسوم الخدمات الإضافية (الباز، 1999، ص ص 80 – 81).

ويعد التصنيف الوظيفي للتعليم قبل الجامعي شديد الصلة بموضوع الدراسة لأنه يحدد الجهات التي تُقسم بينها موازنة التعليم والموارد المرصودة له.

الإنفاق الحكومي:

يُعرف بأنه ما تنفقه الدولة من مبالغ نقدية لتحقيق منفعة عامة، فهو بذلك يحقق ثلاثة شروط: أولاً: أن يكون في صورة نقدية بما يُسهل الرقابة البرلمانية والإدارية، ولتلافي المشكلات التي يسببها الإنفاق العام في صورته العينية، ثانيًا: أن تقوم به الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها، ثالثًا: أن يكون الغرض منه تحقيق منفعة عامة بما يساهم في تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة (C.Pass, 2005, govern-ment expenditure).

بناءً على ذلك يمكن تعريف الإنفاق في إطار الدراسة الحالية بأنه جملة المبالغ النقدية المعتمدة والموجهة لأداء الخدمة التعليمية في المؤسسات التعليمية العامة لأبناء المجتمع عامةً.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة في إطار تحديد واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية (2016/ 2015 – 2021/ 2020) وفقًا لخمسة مباحث:

1. رصد آلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي والجهات المسئولة عنه.

2. بحث تطور الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة إلى الدخل النقدي للدولة في الفترة الزمنية(2016/ 2015 – 2021/ 2020).

3. تحديد الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر.

4. بيان دور القروض في زيادة الإنفاق التعليمي.

5. دراسة واقع التعليم قبل الجامعي في مصر في إطار النفقات التعليمية الحالية وفقًا للمؤشرات التعليمية الرئيسة (الطلاب، والمعلمون، والمدارس والفصول).

المبحث الأول: آلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي والجهات المسئولة عنه:

تركز الدراسة الحالية عند تحديد مخصصات التعليم قبل الجامعي على الميزانيات المرصودة للتعليم قبل الجامعي في مصر.

فبالنسبة لآلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم، فإن وزارة المالية تعدّ سنوياً منشوراً عاماً لإعداد الموازنة العامة للدولة ([1]*) يوزّع على مختلف الوزارات والجهات العامة.

(1) بيانات الموازنة العامة هي بيانات تخصيص وإلزام (لوجود بيان ختامي في نهاية العام المالي يُثبت أن تلك المخصصات المالية قد تم انفاقها بالفعل).

ووفقاً لهذا المنشور تتولى وزارة التربية والتعليم والهيئات الخدمية التابعة لها إعداد مشروع موازناتها في ضوء الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة، على أن يتم موافاة وزارة المالية بمشروعات الموازنات قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل، بحيث يتسنّى للوزارة إعداد الموازنة في صورتها النهائية وتقديمها للبرلمان قبل ثلاثة أشهر(تسعين يومًا) على الأقل من بدء السنة المالية، التزاماً (بالمواد 115، 124 من الدستور المصري وفقًا لآخر تعديلاته لعام 2019)، حيثُ لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض أو الحصول على تمويل أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة (وما يترتب عليه من انفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة) إلا بموافقة مجلس النواب(وفقًا للمادة 127 من الدستور المصري وفقًا لآخر تعديلاته لعام 2019).

وقد حددت المادة رقم (11) من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 دور كل من السلطة المركزية والمحليات في تحديد الأولويات الخاصة بالتعليم، كما نصّت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 707 لسنة 1979 على أن «تتولى الوحدات المحلية كل في دائرتها وفق خطة وزارة التعليم إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية». (العربي، 2010، ص ص 8 – 9)

ولا تزال صيغة القانون كما هي من حيث إضلاع المحافظة بالعملية التعليمية على مستوى التنفيذ، وهو الامر الذي يشير إلى ازدواجية واضحة في الاختصاصات بين المحافظة ووحدات الإدارة المحلية من جانب، ومديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية المنبثقة عنها والهيئات الخدمية التابعة لها بفروعها الممتدة في محافظات الجمهورية على الجانب الآخر.

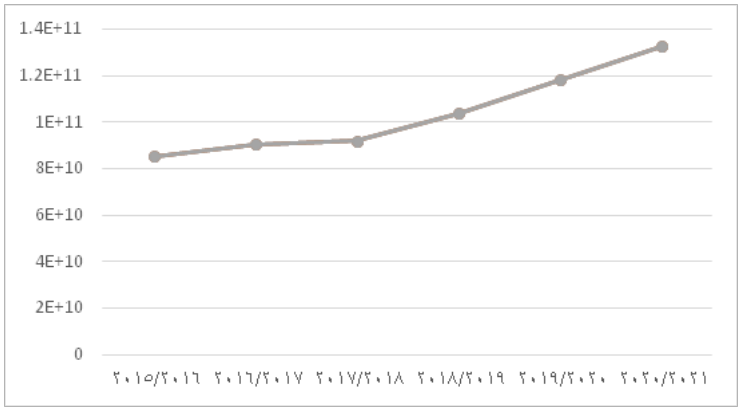

شكل (1) تطور الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية (2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(**المصدر**: من إعداد الباحثة محسوب وفقًا لبيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 263 – 271، 2017/ 2016 ص ص 243 – 251، 2018/ 2017 ص ص 245 – 253، 2019/ 2018 ص ص 253 – 261، 2020/ 2019 ص ص 247 – 255، 2021/ 2020 ص ص 205 – 211)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 674 – 697، 2017/ 2016 ص ص 658 – 681، 2018/ 2017 ص ص 632 – 655، 2019/ 2018 ص ص 670 – 693، 2020/ 2019 ص ص 664 – 687، 2021/ 2020 ص ص 646 – 673).

يتضح من الشكل السابق تحسن ملحوظ في قيمة الموارد المرصودة من قبل الدولة للتعليم قبل الجامعي في مصر خلال الفترة المشاهدة(2016/ 2015 – 2021/ 2020)،

حتى وصلت إلى 132545983000 جنيه مصري في العام المالي (2021/ 2020) وإن كانت هذه القيمة غير كاشفة عن مدى كفاءة تمويل المنظومة التعليمية.

فالتعليم منظومة ذات طبيعة خاصة فهو يضم نسبة كبيرة من السكان تمثلها الفئة العمرية من (4 – 17)، وكذلك يضم قطاع كبير من موظفي الدولة يتمثل في الهيكل الإداري والمعلمين والخدمات المعاونة وغيرهم، إلى جانب تأثير عوامل زيادة الطلب الكلي (والتي تتأثر بالزيادة السكانية بصورة مباشرة لكون التعليم قبل الجامعي إلزاميًا)، والتضخم، وارتفاع الأسعار؛ فهذه العوامل قادرة على استيعاب أي زيادة في الموارد المخصصة للتعليم.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة إلى الدخل النقدي للدولة في الفترة الزمنية(2016/ 2015 – 2021/ 2020):

يسعى هذا المبحث إلى مقارنة حجم الإعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو ما يُعرف بالدخل النقدي للدولة وكذلك بالنسبة لإجمالي النفقات العامة للدولة المصرية لتحديد موقع التعليم قبل الجامعي بين أولويات الحكومة المصرية.

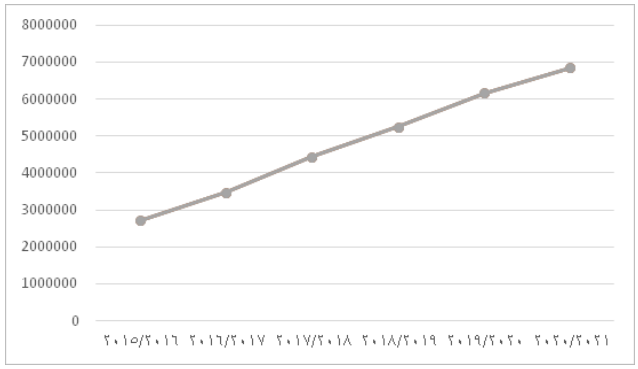

شكل (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي ([1]*) لجمهورية مصر العربية في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(1) (*)وحدة الحساب للناتج المحلي الإجمالي هي مليون جنيه مصري.

(**المصدر**: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فبراير 2018، ص129).

يشير المخطط السابق إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة ليصل في العام المالي (2021/ 2020) إلى 6844000 مليون جنيه مصري، على الرغم من التأثير السلبي للإغلاق الكلي والجزئي المصاحب لجائحة الكوفيد 19، ويعكس ذلك جهود الحكومة المصرية في استمرار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، والذي يُعنى بتحقيق استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة لجميع المواطنين (وزارة المالية، 2021، ص 23).

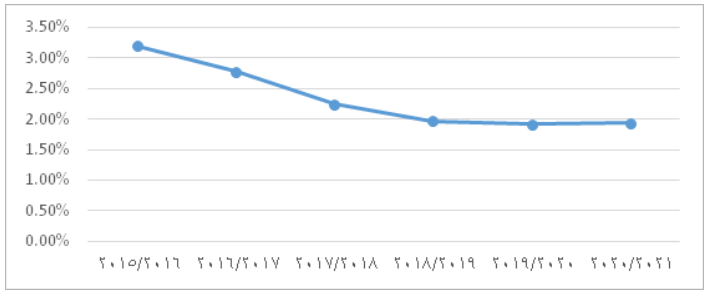

شكل(3) تطور الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(**المصدر**: من إعداد الباحثة محسوب وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فبراير 2018، ص129& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 674 – 697، 2017/ 2016 ص ص 658 – 681، 2018/ 2017 ص ص 632 – 655، 2019/ 2018 ص ص 670 – 693، 2020/ 2019 ص ص 664 – 687، 2021/ 2020 ص ص 646 – 673) & وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص

1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367)

يشير الشكل السابق إلى أولى المؤشرات التي تعكس حقيقة الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي بالنسبة إلى جملة الموارد الوطنية، حيثُ يُشير إلى حجم الأموال التي تستقطع من الناتج المحلي الإجمالي والتي تدرج في الموازنات الحكومية تحت بند الإنفاق التعليمي.

وفقًا للمادة 19 من الدستور المصري في آخر تعديلاته فإن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٪ 4 من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ويلاحظ من مراجعة الشكل(1) والشكل(3) أنه بالرغم من تزايد المخصصات المالية الحكومية الموجهة للتعليم قبل الجامعي في مصر إلا أنها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في تراجع ملحوظ، وتكمن الإشكالية الحقيقية في أن مسئولية الانفاق على التعليم تقع على عاتق الحكومة (فالتعليم المجاني حق دستوري لكل مواطن).

حيث يؤثر تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وثيقة الصلة بالأسر المصرية، وما لهذا من تأثير مباشر على مستوى الرفاه الاجتماعي بشكل عام (سالمان، 2014، ص 10).

فنجدها تنخفض من ٪3.19 في العام المالي 2016/ 2015 إلى 1.94 في العام المالي 2021/ 2020.

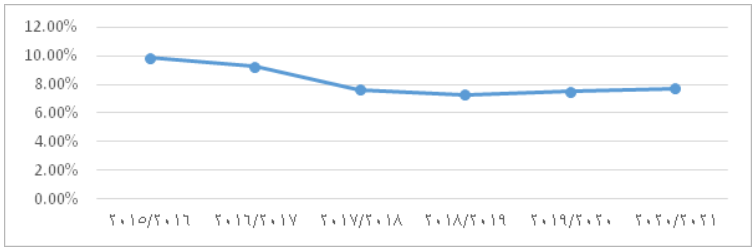

شكل(4) تطور الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة إلى إجمالي النفقات العامة للدولة المصرية في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(**المصدر**: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، للأعوام (2017، ص 21& 2018، ص 21& 2019، ص21& 2020، ص 21)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للأعوام المالية(2007/ 2006، ص 2&2008/ 2007، ص 166& 2009/ 2008، ص 2& 2011/ 2010، ص 185& 2012/ 2011، ص 183& 2014/ 2013، ص 183& 2015/ 2014، ص 187& 2016/ 2015، ص 183& 2017/ 2016، ص 163& 2018/ 2017، ص 165&2020/ 2019، ص 165& 2021/ 2020، ص 135)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 263 – 271، 2017/ 2016 ص ص 243 – 251، 2018/ 2017 ص ص 245 – 253، 2019/ 2018 ص ص 253 – 261، 2020/ 2019 ص ص 247 – 255، 2021/ 2020 ص ص 205 – 211)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 674 – 697، 2017/ 2016 ص ص 658 – 681، 2018/ 2017 ص ص 632 – 655، 2019/ 2018 ص ص 670 – 693، 2020/ 2019 ص ص 664 – 687، 2021/ 2020 ص ص 646 – 673).

يُشير الشكل السابق إلى موقع التعليم قبل الجامعي ضمن أولويات خطة التنمية في الدولة المصرية، والتي تستهدف تلبية الحاجات العامة لأفراد المجتمع وتحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم.

وفقًا للمعادلة التالية:

(اليونسكو (المركز الإقليمي للتخطيط التربوي)، http: / /rcepunesco.ae، ص 55).

ومن المُلاحظ تذبذب الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي ليُسجل أعلى قيمة له في العام المالي (2016/ 2015) وهي ٪9.85، ثُم يتجه الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي بالنسبة إلى الإجمالي العام للنفقات العامة للدولة المصرية للانخفاض على مدار الأعوام التالية، بنسبة تصل إلى أقل من ٪8.

تذبذب الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام يجعله يفتقر إلى مبدأ تراكمية النمو خلال مدى زمني طويل نسبيًا، حيث أنه يتذبذب مشدودًا بقوة جذب نحو التراجع، بدلًا من أن يكتسب قوة دفع نحو التزايد (الزنفلي، 2017، ص 141).

المبحث الثالث: الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر:

يتضح من مراجعة كتاب الموازنة العامة للدولة أن الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي يتكون من ديوان عام وزارة التربية والتعليم، ومديريات التربية والتعليم المنتشرة بمحافظات جمهورية مصر العربية، إلى جانب مجموعة من الهيئات الخدمية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتي يكون وزير التربية والتعليم، والتعليم الفني أحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة الخدمية بموجب القانون المنظم لعمل الهيئة الخدمية.

ويتضح من الشكل التالي وجود تكرار في اختصاصات بعض الهيئات الخدمية التابعة لقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر[1]، كما وأن لهذه الهيئات فرع في كل محافظة وليس مجرد إدارة في المديرية التعليمية للمحافظة وإنما كيان مؤسسي مستقل يتضمن مبنى وتجهيزات ومجموعة من القوى البشرية المؤهلة.

وعلى ذلك لا يمنع اضطلاع وحدات الحكومة المحلية (المحافظة) بإنشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية بموجب القانون (وفقًا لنص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية رقم 43

(1) كالمركز الإقليمي لتعليم الكبار والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

لسنة 1979 الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 707 لسنة 1979) من وجود فرع للهيئة العامة للأبنية التعليمية في كل محافظة.

ويتضح من خلال مراجعة الموازنات التفصيلية للهيئات الخدمية التابعة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر تضخم البند الخاص بالوظائف المؤقتة مقارنة بالوظائف الدائمة، والذي لا يُفسر زيادة التعاقدات الجديدة وإنما تفعيل قرارات وزارة الدولة للتنمية الإدارية بمساواة المتعاقد مع العامل العادي في الأجور الأساسية والمتغيرة.

كما أن البنك الدولي قد أسهم في زيادة الاتجاه نحو العمالة المؤقتة والتعاقد(1)** في الفترة من 1987 و1996 في الدول النامية؛ بالتزامن مع برامج إصلاح هياكل التوظيف التي تؤثر على القدرة المؤسسية للهيئات الحكومية (United Nations, ST /ESA /PAD /SER.E /63, 2005, p.53)، وقد امتد التعيين بالتعاقد ليشمل المعلمين أنفسهم.

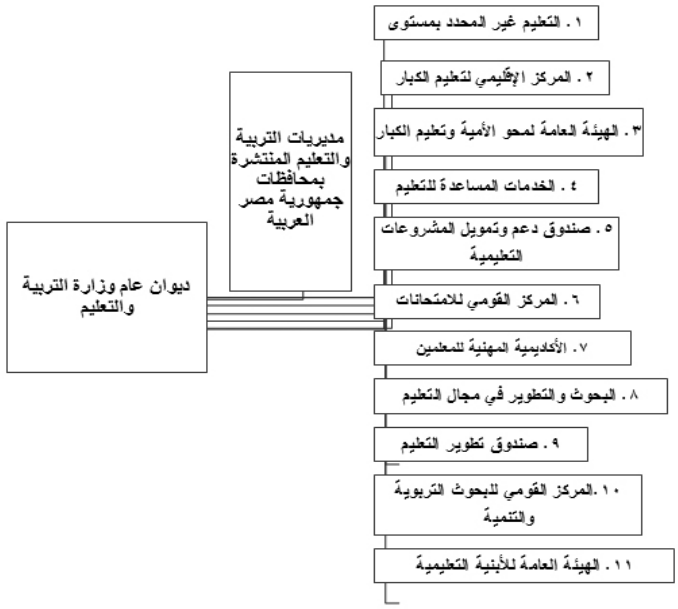

شكل (5) الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر

(إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي)

(1) على اعتبار أن الحياة الوظيفية الطويلة الأجل والمستقرة في الخدمة المدنية تسهم في إضفاء الصبغة الاحترافية في مقابل التنافسية التي يخلقها التعاقد (مكتب العمل الدولي، 2011، ص 15).

الهيئات الخدمية هي هيئات عامة تُقدم خدمة ولا تهدف للربح وتتبع قانون الهيئات العامة رقم 61 لسنة 1963، وتلتزم الدولة بموجب القانون بتمويل عجز الهيئات الخدمية التي لا تفي إيراداتها بمصروفاتها عن طريق الخزانة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومي، وكذلك الموارد الذاتية لهذه الهيئات.

وتتميز الهيئات الخدمية بقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي بأن وزير التربية والتعليم، والتعليم الفني هو أحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة ([1]*).

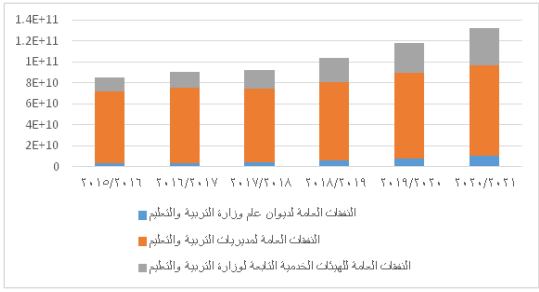

شكل(6) نسبة النفقات الحكومية الموجهة لكل من الهيئات الخدمية والمديريات وديوان عام الوزارة إلى النفقات الحكومية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(**المصدر**: من إعداد الباحثة محسوب وفقًا لبيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 263 – 271، 2017/ 2016 ص ص 243 – 251، 2018/ 2017 ص ص 245 – 253، 2019/ 2018 ص ص 253 – 261، 2020/ 2019 ص ص 247 – 255، 2021/ 2020 ص ص 205 – 211)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702

(1) مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة لها في الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة، وبما يُحقق الغرض الذي أُنشئت من أجله (قانون 61، 1963، مادة 7).

– 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 674 – 697، 2017/ 2016 ص ص 658 – 681، 2018/ 2017 ص ص 632 – 655، 2019/ 2018 ص ص 670 – 693، 2020/ 2019 ص ص 664 – 687، 2021/ 2020 ص ص 646 – 673).

نلاحظ من الشكل السابق الزيادة النسبية المتتالية للمخصصات المالية الحكومية الموجهة للتعليم قبل الجامعي بكافة أجهزته ممثلة في المديريات التعليمية والهيئات الخدمية وديوان عام الوزارة، لتصل إلى أعلى قيمة لها في العام المالي (2021/ 2020)، وهي 132545983000 جنيه مصري.

كما يلاحظ أن النصيب الأكبر من الإنفاق التعليمي تحظى به مديريات التربية والتعليم الممتدة في محافظات جمهورية مصر العربية؛ أي أن النصيب الأكبر من الإنفاق التعليمي يوجه مباشرة لدعم المؤسسات التعليمية الحكومية التابعة للمديريات بمختلف درجاتها وأنواعها.

وقد أشارت دراسة (فـاروق، 2016، ص 90) أن الإنفاق على طباعة الكتب المدرسية والبند الخاص بالتغذية المدرسية يقع من ضمن مسئوليات ديوان عام وزارة التربية والتعليم.

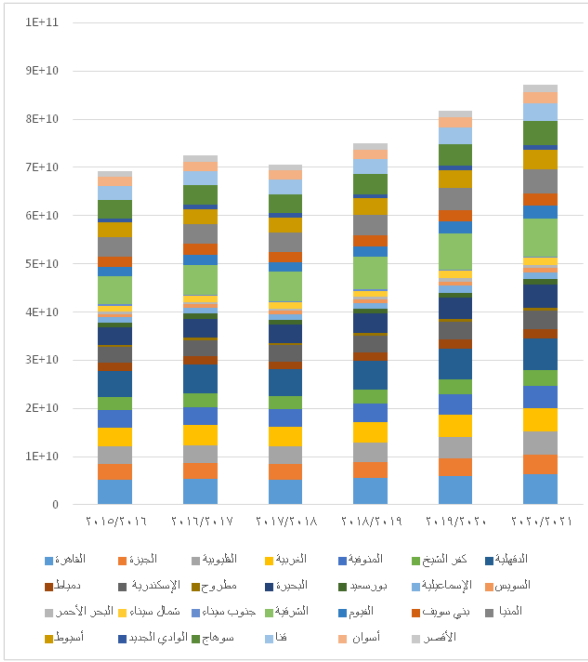

شكل(7) تطور الاعتمادات المالية الحكومية الموجهة لمديريات التربية والتعليم الموزعة على محافظات جمهورية مصر العربية في الفترة الزمنية (2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(المصدر: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 263 – 265، 2017/ 2016 ص ص 243 – 245، 2018/ 2017 ص ص 245 – 247، 2019/ 2018 ص ص 253 – 255، 2020/ 2019 ص ص 247 – 249، 2021/ 2020 ص ص 205 – 207)

يُشير الشكل السابق إلى تطور الاعتمادات المالية الحكومية الموجهة لمديريات التربية والتعليم الموزعة على محافظات جمهورية مصر العربية، والتي تتناسب طرديًا مع حجم السكان في كل محافظة (الطلب الكلي).

لنجد قيمة الاعتمادات المالية الموجهة لمحافظة الشرقية هي الأعلى على مدار الفترة الزمنية (2016/ 2015 – 2021/ 2020) تليها محافظة الدقهلية ثم محافظة القاهرة،

بالرغم من أن محافظة القاهرة هي الأكبر من حيث عدد السكان ولكن التركيبة العمرية للسكان في سن التمدرس لها دور في زيادة الاعتمادات المالية الموجهة لمحافظة الشرقية.

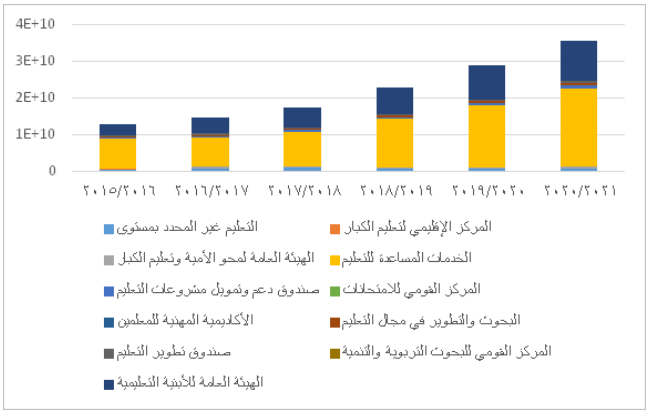

شكل(8) تطور الاعتمادات المالية الحكومية الموجهة للهيئات الخدمية التابعة لوزارة التربية والتعليم في الفترة الزمنية (2015/ 2016 – 2020/ 2021)

(**المصدر**: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 268 – 271، 2017/ 2016 ص ص 248 – 251، 2018/ 2017 ص ص 250 – 253، 2019/ 2018 ص ص 258 – 261، 2020/ 2019 ص ص 252 – 255، 2021/ 2020 ص ص 210 – 211) & وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367).

يشير الشكل السابق إلى الأهمية النسبية للهيئة العامة (الخدمات المساعدة للتعليم)، تليها الهيئة العامة (للأبنية التعليمية).

ويتضح ذلك من زيادة مخصصات كلًا منهما وقد يفسر ذلك بأنه توجه ضمني من الدولة نحو زيادة المخصصات الاستثمارية للإنفاق التعليمي (نتيجة لطبيعة عمل هذه الهيئات) ولكن هذه الهيئات كأجهزة خدمية مستقلة يُفترض أن توجه جزء من مخصصاتها المالية إلى بند النفقات الجارية.

ولتوضيح ذلك يمكن تسليط الضوء على آلية توزيع النفقات الحكومية بين أبواب الموازنة وفقًا للتقسيم الاقتصادي في الهيئات الخدمية (ذات النصيب الأكبر من الإنفاق التعليمي الحكومي) وهو ما يوضحه الشكلين التاليين.

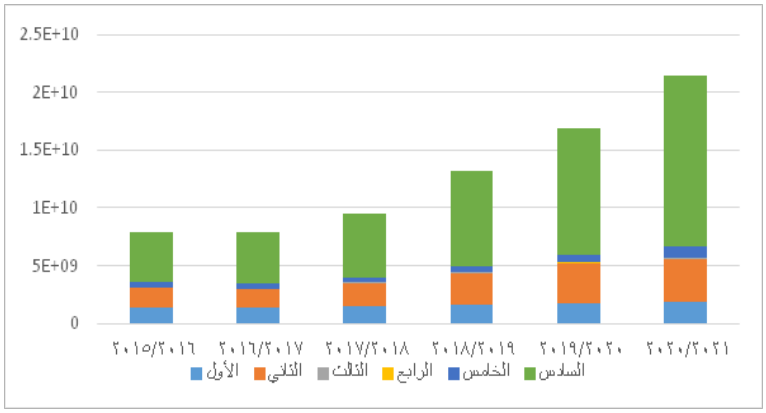

شكل(9) تطور الإنفاق الحكومي الموجه للهيئة العامة للخدمات المساعدة للتعليم في مصر في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021) بين أبواب الموازنة وفقًا للتقسيم الاقتصادي

(**المصدر**: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية: كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 268 – 269، 2017/ 2016 ص ص 248 – 249، 2018/ 2017 ص ص 250 – 251، 2019/ 2018 ص ص 258 – 259، 2020/ 2019 ص ص 254 – 255، 2021/ 2020 ص ص 210 – 211).)

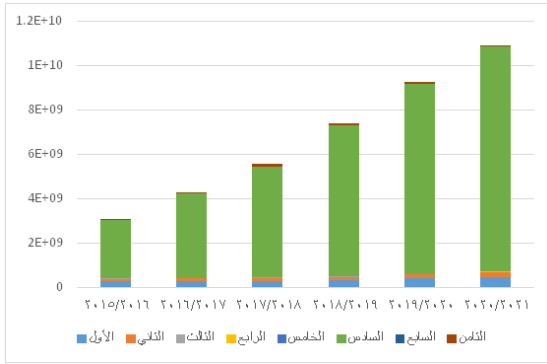

شكل(10) تطور الإنفاق الحكومي الموجه للهيئة العامة للأبنية التعليمية في مصر في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021) بين أبواب الموازنة وفقًا للتقسيم الاقتصادي

(**المصدر**: من إعداد الباحثة وفقًا لبيانات وزارة المالية: كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1735، 2021/ 2020 ص ص 324 – 345).

يُلاحظ من الشكلين السابقين أن الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية في هذه الهيئات الخدمية، ويتضح ذلك من تضخم الباب السادس الخاص بشراء الأصول غير المالية.

وترجع أهمية هذا الباب من أبواب الإنفاق إلى قدرته على توفير مدخلات نظام التعليم بالكم والكيف المطلوبين للارتقاء بجودة العملية التعليمية، مثل إنشاء أبنية مدرسية جديدة، إحلال وتجديد الأبنية القديمة، توفير وصيانة التجهيزات المدرسية (الزنفلي، 2017، ص ص150 – 151).

ويتميز هذا الباب من أبواب الإنفاق الحكومي بكونه لا يُؤدي إلى انخفاض صافي قيمة مدخرات قطاع الحكومة العامة كنفقات.

فعملية شراء أصل غير مالي لا يُعد إنفاقًا لأنه لا يؤثر سلبًا في صافي القيمة، وإن كان يُحدث تغييرًا في تكوين الميزانية العمومية للدولة من خلال مبادلة أصل مالي (المبلغ المدفوع مقابل الشراء) بآخر غير مالي (الأصل الغير مالي الذي تم شراءه).

ولكن مع تزايد قيمة المخصصات المالية في هذا البند من بنود الإنفاق إلا أنه بالنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر فإن النسبة العظمى من النفقات الحكومية تُوجه إلى الباب الأول منفردًا الخاص بالأجور والمرتبات وتعويضات العاملين وهو ما يُوضحه الشكل التالي.

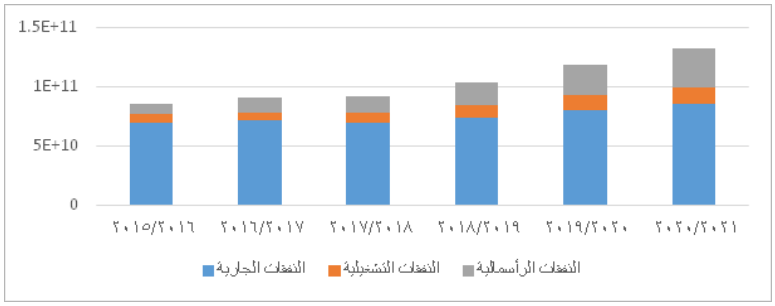

شكل(11) تطور إجمالي الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية(2015/ 2016 – 2020/ 2021) مقسمًا إلى نفقات جارية ونفقات تشغيلية ونفقات رأسمالية[1]

(**المصدر**: من إعداد الباحثة محسوب من بيانات وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، المصروفات بالتقسيم الوظيفي عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 263 – 271، 2017/ 2016 ص ص 243 – 251، 2018/ 2017 ص ص 245 – 253، 2019/ 2018 ص ص 253 – 261، 2020/ 2019 ص ص 247 – 255، 2021/ 2020 ص ص 205 – 211) & وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن

(1) النفقات الجارية يُمثلها الباب الأول من أبواب الموازنة، بينما تُمثل الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس مجتمعة النفقات التشغيلية، ويُمثل النفقات الجارية الأبواب الثلاثة الأخيرة وهي الباب السادس والسابع والثامن.

الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 1812 – 1833، 2017/ 2016 ص ص 1702 – 1723، 2018/ 2017 ص ص 1688 – 1709، 2019/ 2018 ص ص 360 – 381، 2020/ 2019 ص ص 1714 – 1757، 2021/ 2020 ص ص 324 – 367)& وزارة المالية، كتاب الموازنة العامة للدولة، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض عن الأعوام المالية (2016/ 2015 ص ص 674 – 697، 2017/ 2016 ص ص 658 – 681، 2018/ 2017 ص ص 632 – 655، 2019/ 2018 ص ص 670 – 693، 2020/ 2019 ص ص 664 – 687، 2021/ 2020 ص ص 646 – 673).

يُلاحظ من الشكل السابق توجه النصيب الأكبر من الإنفاق الحكومي التعليمي لدعم الباب الأول أو النفقات الجارية، والمتمثل في تأمين الأجور والتعويضات للعاملين بمنظومة التربية والتعليم بكافة مؤسساتها وهيئاتها الخدمية (المرتبات (1)*) التي تدفعها الدولة للعاملين بها أثناء وجودهم في الخدمة وكذلك التعويضات في حالتي العجز أو المرض، ومكافآت نهاية الخدمة (2)**).

وهذا البند من المفترض أن يتزايد سنويًا مع الزيادات السنوية لمرتبات وزيادة أعداد الموظفين العاملين بالدولة (وزارة المالية، يونيو، 2016، ص ص 97 – 98).

ومن الملاحظ من الشكل السابق أن جميع أنواع النفقات تتزايد سنويًا إلا أن ضخامة حجم النفقات الجارية هي الأكثر تميزًا، لتصل نسبتها إلى ٪64 من إجمالي النفقات الحكومية للتعليم قبل الجامعي في العام المالي(2021/ 2020).

(1) يشمل المرتبات الأساسية، والمكافآت، وإعانات غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية والعلاوات الخاصة (المزايا النقدية)، والمنح كمنحة المدارس بالإضافة إلى بعض السلع والخدمات العينية كالملابس والأغذية والخدمات الصحية والرياضية والاجتماعية (المزايا العينية).

(2) في حالتي الوفاة أو بلوغ سن المعاش، مكافأة نهاية الخدمة يتحملها صندوق التأمينات الاجتماعية والذي يشترك فيه الموظف لسنوات طويلة من خلال اقتطاع جزء من راتبه على هيئة جزء من الاشتراك في الصندوق بينما تتولى الحكومة (باعتبارها صاحب العمل) دفع الجزء الباقي من قيمة الاشتراك (وتقع في المجموعة الثانية من الباب الأول تحت مسمى المزايا التأمينية).

وثمة فارق كبير بين الزيادة الإسمية والزيادة الحقيقية في الإنفاق التعليمي، فالزيادة الإسمية قد يتم استيعابها في التضخم وتغير سعر الصرف (العجمي، 2004، ص ص 185 – 186).

ويترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام للطالب الواحد (unit cost)، وكذلك تراجع النفقات الاستثمارية لصالح النفقات الجارية وتحديدًا الباب الأول الخاص بالمرتبات (خاصة بعد تضخم الجهاز الإداري للعاملين بالتربية والتعليم من مدرسين وإداريين).

يُمكن اعتبار الزيادة المطردة في الأجور والمرتبات ضمن عوامل رفع كفاءة العملية التعليمية، ولكن ذلك إذا زادت أيضًا مرتبات المعلمين بزيادة هذا البند من بنود الإنفاق أما إذا كان السبب هو زيادة عدد العاملين بالمؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين كنتيجة طبيعة لزيادة أعداد التلاميذ نتيجة للزيادة السكانية.

فإن الأمر لا يعدو كونه يشير إلى ارتفاع الرقم دون زيادة حقيقية في راتب المعلم، والدليل على ذلك استمرار الشكوى من ضعف رواتب المعلمين خاصة مع التضخم وارتفاع الأسعار (الزنفلي، 2017، ص 151).

كما وأن الباب الخامس من أبواب الإنفاق والذي يقع ضمن النفقات التشغيلية ويشمل الموارد المالية التي يتم توجيهها إلى هيئات وجهات حكومية أخرى لتسوية بعض النزاعات المالية القائمة (*)[1].

المبحث الرابع: القروض كأحد عوامل زيادة الإنفاق التعليمي:

بالرغم من تركيز الدراسة الحالية على تحديد واقع الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر، من حيثُ حجم الإنفاق التعليمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وبالنسبة للإنفاق العام، وكذلك آلية توزيع هذه المخصصات المالية وفقًا للتقسيم الوظيفي والاقتصادي، دون البحث في مصادر تمويل مشروعات التعليم قبل الجامعي.

(1) بعض هذه المنازعات انتهى بأحكام تُثقل كاهل موازنة التعليم بغرامات وبعضها الآخر كان في صالح موازنة التعليم (مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، فتوى رقم(192) بتاريخ 2014/ 3/ 5، فتوى رقم(1895) بتاريخ 2020/ 10/ 26).

إلا أن القروض – كأحد مصادر التمويل التعليمي – لا يُمكن تجاوزها، وذلك لأنها سبب رئيسي لزيادة النفقات العامة الحكومية نتيجة لإلزام الحكومة برد قيمة القرض، أو دفع الفوائد المستحقة عنه فيما يُعرف بخدمات الدين، وكذلك إلزام الحكومة بتغطية الجزء المتبقي من التكلفة الفعلية للمشروعات الممولة بالقروض.

وعلى ذلك يتحول جزء من زيادة النفقات العامة إلى زيادة غير حقيقية، وخاصة عندما يصبح التمويل بالاقتراض مصدر أساسي من مصادر تمويل الانفاق الحكومي ([1]*).

لا يزال مشروع دعم الإصلاح التعليمي ([2]**) (Supporting Egypt Education Reform Project) هو المشروع الوحيد المستمر ([3]***) منذ عام 2018 وحتى عام 2023.

والذي تبلغ تكلفته الكلية حوالي 2000مليون دولار أمريكي، وتبلغ قيمة القرض المقدم من البنك الدولي حوالي 500 مليون دولار أمريكي، على أن تتحمل الحكومة المصرية الجزء المتبقي من تكلفة المشروع (https: / /projects.albankaldawli.org /, 1 /3 /2022).

وبمراجعة البيان المالي للمشروع، يتضح أنه تم ضخ مبلغ يعادل 237596714 دولار أمريكي من قيمة القرض وذلك وفقًا لآخر تعديل(2022/ 2/ 28)، أي ما يُعادل 47.5 ٪ من القيمة الفعلية للقرض، بالرغم من إن تاريخ الإقفال المحدد من قبل البنك الدولي كجهة إقراض هو 1 سبتمبر 2023(https: / /projects.albankaldawli.org /, 1 /3 /2022).

(1) حيثُ يعتمد القطاع الصحي في العديد من مشروعاته على بما يُثقل الموازنة العامة للدولة بالديون وفوائدها لسنوات مقبلة (المشروعات القومية، في مجال الصحة,www.presidency.eg 11/ 1/ 2021).

(2) معرف المشروع (Project ID) P157809.

(3) ممول بقرض من مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، والقائم على تنفيذ المشروع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

كما يوضح البيان المالي للمشروع مقدار ما يتم استقطاعه من قيمة القرض على هيئة رسوم، وكذلك مقدار الفائدة المقدرة، ويدعم المشروع أربعة قطاعات فرعية داخل منظومة التعليم قبل الجامعي يُعبر عنها الشكل التالي وفقًا للأهمية النسبية لكل منها.

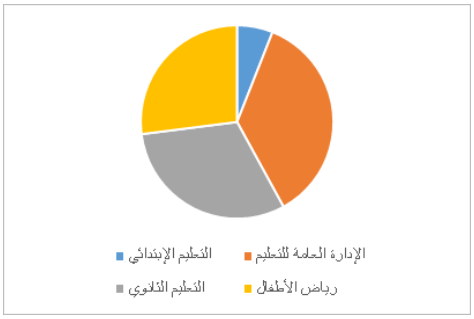

شكل (12) الأهمية النسبية للقطاعات الفرعية التي يدعمها مشروع دعم الإصلاح التعليمي Supporting Egypt Education Reform Project

(**https: / /projects.albankaldawli.org /**, 1 /3 /2022)

يوضح الشكل السابق الأهمية النسبية للقطاعات الفرعية التي يدعمها المشروع، حيثُ يستهدف المشروع تحسين جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) وزيادة أعداد الملتحقين به، كما يستهدف المعلمين والقيادات التعليمية من خلال تفعيل نظام التطوير المهني المستمر (CPD) وتحسين جودته.

كذلك يهدف المشروع إلى تطوير نظم تقييم الطلاب بدءً من الصف الرابع الابتدائي، وإعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في مصر (NCEEE)، وأخيرًا يستهدف المشروع تحسين تقديم الخدمات التعليمية من خلال الاستثمار في مجالات البنية التحتية والخدمات التكنولوجية الحديثة (https: / /projects.albankaldaw-li.org /, 1 /3 /2022).

المبحث الخامس: رصد واقع التعليم قبل الجامعي في مصر في إطار النفقات التعليمية الحالية:

يستهدف هذا المبحث دراسة واقع التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال ثلاث مؤشرات رئيسة هي التجهيزات والأدوات للتعليم التقليدي بالإضافة إلى قنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن، والطلاب والمعلمون.

حيث تمثل هذه المؤشرات مجتمعة أساس العملية التعليمية وعلى ذلك تفيد دراستها في إطار نفقة تعليمية محددة، في تحديد مدى فاعلية هذه النفقة في تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي في مصر.

وقد تطلبت الدراسة إضافة مؤشرات خاصة بالسكان لحساب معدلات القيد الاجمالية وعلى ذلك تم الاستناد إلى العام التعليمي 2018/ 2017(حيث ان آخر تعداد للسكان صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2017).

أولًا: التجهيزات والأدوات (التعليم التقليدي، وقنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن):

بشكل عام تُمثل أعداد المدارس والفصول أهم وأوضح مؤشرات التجهيزات بالمنظومة التعليمية، وذلك لكونها الأكثر انتشارًا والأوسع استخدامًا، ويوضح الجدولين التاليين أعداد المدارس والفصول طبقا لكل مرحلة تعليمية بالإضافة إلى التعليم غير المحدد بمستوى كمدارس الفصل الواحد للتعليم المجتمعي ومدارس التربية الخاصة في عامين دراسيين متتاليين (2017/ 2016، 2018/ 2017).

جدول(1)

أعداد المدارس والفصول بمنظومة التعليم قبل الجامعي الحكومي وفقًا للمراحل التعليمية للعام الدراسي 2016/ 2017

المرحلة التعليمية	المدارس	الفصول
رياض الأطفال	8955	24638
المرحلة الابتدائية	16196	207292
المرحلة الإعدادية	9955	98982
الثانوية العامة	2226	34301
الثانوي الفني (1*)	2018	45229
التعليم المجتمعي (2**)	5000	5000
التربية الخاصة	929	4519
الإجمالي	45279	419961

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، ص 151)

جدول(2)

أعداد المدارس والفصول بمنظومة التعليم قبل الجامعي الحكومي وفقًا للمراحل التعليمية للعام الدراسي 2017/ 2018

المرحلة التعليمية	المدارس	الفصول
رياض الأطفال	9141	25631
المرحلة الابتدائية	16350	210261
المرحلة الإعدادية	10160	98739
الثانوية العامة	2282	34663
الثانوي الفني	2076	45462
التعليم المجتمعي	4899	4899
التربية الخاصة	938	4563
الإجمالي	45846	424218

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019، ص 147)

يتضح بمراجعة بيانات الجدولين (1) و(2) أن معدل الزيادة السنوية ([1]*) في عدد فصول رياض الأطفال يبلغ ٪4، بينما يبلغ معدل الزيادة السنوية في عدد فصول التعليم الابتدائي ٪1.4.

بينما سجل التعليم الإعدادي نقصًا في أعداد الفصول بلغ معدله حوالي – ٪0.25، وبالنسبة للفصول الخاصة بالمرحلة الثانوية العامة نجدها تزداد سنويًا بمعدل ٪1.1، أما التعليم الفني فقد سجل زيادة في أعداد الفصول معدلها ٪0.5.

وقد سجل التعليم المجتمعي نقصًا في أعداد الفصول بلغ معدله – ٪2.02، بينما ازداد عدد الفصول بالتربية الخاصة بمعدل ٪0.97.

ويمكن حساب كثافة الفصول (Cs)[2] في كل مرحلة تعليمية، بالاستعانة بالجدول السابق والجدول رقم (7).

(1) يتم حسابها وفقًا للمعادلة الرياضية التالية لحساب معدل التغيير بين قيمتين:
(عدد الفصول في العام الدراسي 2017/ 2018 – عدد الفصول في العام الدراسي 2017/ 2016 , عدد الفصول في العام الدراسي 2017/ 2016 100 C).

(2) Class sizeوالذي يُعبر عن متوسط عدد التلاميذ داخل الفصل في كل مرحلة تعليمية.

حيثُ يُعبر عنه خارج قسمة مجموع عدد التلاميذ المقيدين في مستوى تعليمي معين/ عدد الفصول في نفس المستوى التعليمي لنفس العام الدراسي (Mingat, et al., 2003, P 24)، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول(3)

يُوضح متوسط كثافة الفصول الدراسية في كل مرحلة تعليمية

للعام الدراسي 2017/ 2018

المرحلة التعليمية	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط كثافة الفصول الدراسية
مرحلة رياض الأطفال	973616	25631	38 طالب/ لكل فصل
المرحلة الابتدائية	10456280	210261	50 طالب/ لكل فصل
المرحلة الإعدادية	4467204	98739	45 طالب/ لكل فصل
الثانوية العامة	1475244	34663	43 طالب/ لكل فصل
الثانوي الفني	1743545	45462	38 طالب/ لكل فصل
التعليم المجتمعي	128964	4899	26 طالب/ لكل فصل
التربية الخاصة	38181	4563	8 طلاب/ لكل فصل

(إعداد الباحثة، محسوب من بيانات الجدول (2)، والجدول (7.

يُشير الجدول السابق إلى ارتفاع كثافة الفصول خاصة في التعليم الابتدائي، وهو مؤشر منذر لأن هذه المرحلة هي مرحلة تعلم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب.

أما بالنسبة لواقع تطبيق قنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن؛ فقد قدم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية دراسة لتقييم استجابة مجموعة من الدول العربية[1] للاحتياجات التعليمية في ظل جائحة كورونا.

(1) هذه الدول هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وسلطنة عمان، والسودان، وسوريا، والصومال، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن، والتي تختلف فيما بينها في درجة جهوزيتها لتطبيق هذا النمط التعليمي المستحدث في ظل تعليق الدراسة الحضورية.

والتي أدت لإغلاق المدارس وتعليق الدراسة حضوريًا، ونتج عنها استخدام مجموعة من التقنيات الخاصة بالتعليم عن بعد[1] والاعتماد عليها في توصيل المواد التعليمية لكافة المتعلمين، من خلال بناء محتوى رقمي يسهل تداوله عبر وسائط التعليم عن بعد، وكذلك اعتماد آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم التي تتناسب مع هذا النمط التعليمي المستحدث (اليونسكو، تموز، 2020، ص 4).

وقد أوضحت الدراسة أن التفاوت بين الدول قد تجاوز توفر المحتوى الرقمي، وجهوزية الكادر التعليمي والمتعلمين على حد سواء للانتقال لهذا النمط التعليمي بصورة مفاجئة في ظل الجائحة، ليشير إلى تفاوت واضح في البنى التحتية التكنولوجية [2] من حيث سرعة الإنترنت وقدرة الشبكة على تحمل الضغط، بالإضافة إلى توفر الكهرباء وأجهزة الحاسب الإلكتروني أو على الأقل أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بكل متعلم[3].

وقد أوضحت الدراسة بشكل عام رضى الأطراف المعنية عن عملية التعليم عن بُعد (وخاصة من قِبل الوزارة والإدارة العليا للمؤسسات التعليمية)، حتى إن البعض اقترح أن يتم الدمج بين التعليم التقليدي المباشر والتعليم عن بُعد في السنوات المقبلة.

إلا أن أولياء الأمور كانوا أقل رضى عن هذه التجربة وربما يرجع ذلك إلى تحملهم جانب كبير من مسئولية متابعة عملية التعليم والتعلم مع أبنائهم، وعلى أي حال فقد

(1) تنوعت هذه التقنيات من ملفات ورقية، ومنصات وتطبيقات إلكترونية تزامنية (مثل – Google Classroom, Skype, Zoom, Microsoft Teams, Edmodo, Mo dle, BlackBoard)، ومواقع التواصل الاجتماعي (مثل Facebook, WhatsApp, Telegram)، والتليفزيون، والراديو وفقًا للإمكانات التقنية لكل دولة(اليونسكو، تموز، 2020، ص 6).

(2) فيما يُعرف بالفجوة الرقمية.

(3) وإن كان مجرد الانخراط في هذه العملية أيًا كان حجم الإمكانات التقنية للدولة يعبر عن رغبة عامة في تأمين استمرار العملية التعليمية باستخدام شتى الوسائل المتوفرة وفقًا لإمكانات الدول.

أوضحت الدراسة أن هذا النمط التعليمي لا يصلح مع كافة المراحل التعليمية (*)[1]، ولا كافة التخصصات الدراسية[2].

بالرغم من دور التعليم عن بُعد في توفير فرص تعليمية بتكلفة اقتصادية على نطاق واسع إلا أن تحقيق المساواة بين جميع المتعلمين وتأمين فرص التعلم للجميع لا تزال تُشكل تحديًا أمام الأنظمة التعليمية، الأمر الذي يُشير إلى ضرورة تطوير خطط دعم الأسر ذات الدخل المتدني لمساعدتها ليس على المستوى المادي فقط وإنما على المستوى التقني أيضًا (اليونسكو، تموز، 2020، ص ص21 – 26).

وفي مصر تم الاعتماد خلال فترة الإغلاق الكلي للمؤسسات التعليمية بسبب الجائحة كوفيد 19على مجموعة من منصات التعلم التفاعلي عن بعد مثل منصة نجوى التعليمية (www.nagwa.com 13 /3 /2022) وهي منصة دولية تدعم أنظمة التعليم في مجموعة من الدول العربية من بينها مصر توفير فصول دراسية افتراضية ومجموعة متنوعة من مصادر التعلم الرقمية، بالإضافة إلى وسائل متنوعة لتقييم تعليم الطلاب، وتبدأ من الصف الأول الابتدائي.

ومنصة البث المباشر للحصص والتي أتاحتها وزارة التربية والتعليم بهدف تحقيق تواصل مباشر بين المعلمين من ذوي الخبرة والطلاب عن طريق مجموعة من اللقاءات المباشرة التي يتم إعلانها على هذه المنصة وفقًا لجدول محدد، كبديل عن الحصص المدرسية التقليدية الافتراضية، وتبدأ من الصف الرابع الابتدائي

(https: / /stream.moe.gov.eg 13 /3 /2022).

ومنصة حصص مصر والتي أتاحتها أيضًا وزارة التربية والتعليم وهي تشبه إلى حد كبير منصة البث المباشر وإن كانت تختلف عنها في زيادة النماذج التدريبية لجميع المواد الدراسية وإتاحتها من خلال اشتراكات نقدية يدفعها المستفيد بالجنيه المصري

(1) وخاصة مراحل التعليم الأولية التي تُعنى بتعليم المهارات مما يتطلب تواجد مباشر مع المعلم.
(2) وخاصة تلك التي تتطلب أعمالاً تطبيقية كالمجالات المهنية والتقنية.

وتستهدف الطلاب بدءً من الصف الثالث الاعدادي / https: / /www.hesas.eg /home,13 /3 /2022.

ومنصة ذاكر التعليمية والتي تُعد من أهم المنصات الالكترونية التي أتاحتها وزارة التربية والتعليم نظرًا لاحتوائها على عدد ضخم من الفيديوهات التعليمية الخاصة بالتعليم الفني، كما تُقدم محتوى خاص لرياض الأطفال والصف الأول والثاني الابتدائي يتميز بكونه متعدد التخصصات ومدعم بمجموعة كبيرة من الصور والرسوم التوضيحية (http: / /study.ekb.eg /guides , 13 /3 /2022).

بالإضافة إلى بوابة التعليم الفني على موقع الوزارة والتي توفر نسخ رقمية من المناهج الدراسية وفيديوهات تعليمية على قناة التعليم الفني .https: / /tech.moe.gov.eg,13 /3 /2022.

كما توفر منصة التعليم الإلكتروني نسخة رقمية من المقررات الدراسية في مختلف الصفوف والمراحل الدراسية، بالإضافة على دليل المُعلم (https: / /moe.gov.eg/ elearningenterypage/) 13 /3 /2022.

كما يوفر بنك المعرفة المصري العديد من المصادر التعليمية في مُختلف التخصصات (https: / /www.ekb.eg/) 13 /3 /2022

فضلا عن جميع المنصات الالكترونية السابق ذكرها فقد أطلقت الوزارة مجموعة قنوات مدرستنا التليفزيونية (1، 2، 3) في محاولة لتوسيع دائرة الاستفادة من هذا النمط التعليمي المستحدث، كما قامت الوزارة بحفظ الحلقات والفيديوهات التعليمية على منصة التواصل الاجتماعي (https: / /www.youtube.com / 13 /3 /2022).

يُلاحظ مما سبق تنوع منصات التعلم عن بعد في منظومة التعليم المصري، وإن كانت في مجملها تتيح الحرية للطالب لمتابعة مصدر التعلم الالكتروني المناسب لإمكاناته التقنية والمادية، إلا أنها تفتقر إلى مبدأ الإلزام والذي رسخه التعليم التقليدي لضمان إتمام عملية التمدرس.

فلا توجد آليات واضحة لتسجيل الحضور والغياب، وإن كان ذلك ليس بالأمر المستحيل، حيثُ تم تجريبه في منظومة التعليم العالي في مصر ومنظومة التعليم قبل الجامعي في بعض الدول العربية.

وكذلك فإن آليات التقييم لا تزال غير واضحة المعالم، الأمر الذي استدعى اجراء اختبارات ورقية في ظل الجائحة لإتمام عملية تقييم الطلاب خاصة في السنوات النهائية.

ثانيًا: العاملون في الحقل التعليمي من المدرسيين والهيكل الإداري:

يضم القطاع التعليمي مجموعة من الكوادر البشرية، وتمثل المدرسة الخلية الأساسية التي يتكون منها النظام التعليمي، وتنقسم الكوادر البشرية داخل المؤسسات التعليمية (المدارس) إلى الهيئة الإدارية والهيئة التعليمية، وتنحصر وظائف الهيئة الإدارية بين (ناظر، ومدير، ووكيل للشئون التعليمية والشئون المدرسية وشئون الطلاب، ومرشد طلابي، وأمين مركز مصادر التعلم[1]، وسكرتارية، وحراسة، وخدمات معاونة) أما الهيئة التعليمية فيتم تحديدها وفقًا للتخصصات التعليمية وأعداد الفصول والتلاميذ في خطة دراسية معتمدة للمرحلة التعليمية ككل، بما يحقق أهداف المدرسة للفرد والمجتمع باعتبارها مركز إشعاع فكري وثقافي داخل المجتمع (اللهواني، 2007، ص ص 2 – 3).

وعلى ذلك فإن الهيئة الإدارية لا تمثل عبئًا على المنظومة التعليمية ولكن تتضافر جهودهم الإدارية والتنظيمية مع الهيئة التعليمية لتحقيق أهداف المنظومة التعليمية.

تشير العديد من الدراسات ومنها دراسة (العجمي، 2004، ص 5) إلى ارتباط هيكل الرواتب والأجور والمكافآت والحوافز للعاملين في قطاع التعليم بسنوات الخبرة والمؤهل الدراسي (مؤهل تربويًا أم لا)، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة النظر في القواعد المالية المنظمة له، خاصة أن مخصصات الأجور في ميزانية التعليم تساوي تقريبًا ٪85 من النفقات الجارية وهي في تزايد مستمر تحت مسمى المواجهة المستمرة لظاهرة الرسوب الوظيفي[2]، بالإضافة إلى ارتفاع البدلات النوعية للمعلمين بعد تفعيل

(1) مصادر التعلم تتمثل في المكتبة ومعامل الكمبيوتر ومختبرات العلوم.

(2) والتي تحدث عند إجراء المؤسسات الحكومية الترقيات بصفة دورية للعاملين الذين استوفوا المدد البينية اللازمة للترقية مع عدم وجود درجات مالية ممولة وشاغرة نتيجة تعذر إعادة التوزيع

قانون التعليم(155 لسنة 2007)، الأمر الذي يترتب عليه تدهور الإنفاق الحقيقي على التعليم قبل الجامعي.

وقد اتجهت الحكومة إلى تحسين أنماط التعاقد مع المعلمين منذ عام 2011 في محاولة لتحييد النقابات وتسكين ثورة المعلمين.

نظرًا لتصاعد احتجاجات المعلمين[1] بالتزامن مع ثورة يناير 2011، مع اعتماد بعض الزيادات الإضافية في رواتب المعلمين عام 2014، إلا أن نسبة كبيرة من هذه الزيادات قد تم استيعابها في التضخم وارتفاع الأسعار (صبحي، 2016، ص 53).

كما أوصت دراسة (صبحي، 2016، ص55) أن الإصلاح المالي والإداري وإعادة توزيع الكفاءات داخل المنظومة عن طريق التحفيز والتدريب والتقدير المالي والأدبي لمعلمي المراحل الأساسية وكذلك المعلمين العاملين في المناطق الفقيرة والمحرومة والمناطق النائية (نظرًا لعدم تمكنهم من توفير دخل مقبول من الدروس الخصوصية) هو السبيل لإحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي.

وفي الأعوام الأخيرة تطورت آليات الوزارة لسد العجز في أعداد المعلمين من خلال فتح باب التطوع (المجاني) للعمل بالمدارس من حملة المؤهلات العليا التربوية على أن ينحصر عمل المتطوع في مساعدة المعلم (مشرف المادة) على أداء التكليفات والمهام المتعلقة بسير العملية التعليمية ضمن ضوابط أمنية وفنية خاصة.

وكذلك تفعيل موافقة وزارة المالية بجواز الاستعانة بغير العاملين بالتربية والتعليم من حملة المؤهلات العليا التربوية للقيام بالعمل بنظام الحصة (وبما لا يُجاوز قيمة 20 جنيه للحصة الواحدة) على أن يتم تحميل الإنفاق على هذا البند ضمن الباب الرابع الخاص بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (لغير العاملين).

أو الإنشاء مقابل إلغاء بعض الوظائف (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، كتاب دوري رقم (7) لسنة 2014).

(1) هذه الاحتجاجات تؤشر لعدم وجود إذعان شعبي لعملية ضغط النفقات العامة (وخاصة ذلك الإنفاق الموجه للبرامج الاجتماعية كالتعليم والصحة) المتضمنة في برامج الإصلاح الاقتصادي (عبده، 2015، ص 99).

على ألا تزيد مدة الاستعانة بالمعلم المتطوع أكثر من 11 شهرًا، بما يضمن للوزارة عدم مطالة المعلم المتطوع بالتعيين، نظرًا لعدم توافر درجات مالية ليتم التعيين عليها (قرار وزاري(202) لسنة 2013& كتاب دوري(26)، 2021/ 9/ 20& حجازي، المنشور الخاص بإجراءات وضوابط العمل التطوعي بمدارس وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجميع محافظات الجمهورية).

بالنظر إلى آليات الوزارة التي عملت على توفير معلمين مؤهلين تربويًا من غير ان تُثقل كاهل وزارة المالية بطلب درجات مالية جديدة، نجد أنها تدعم بشكل مباشر قنوات التعليم الخلفية ممثلة في الدروس الخصوصية.

جدول(4)

يُوضح أعداد المدرسين بالتعليم قبل الجامعي الحكومي وفقًا للمراحل التعليمية للعام الدراسي 2017/ 2018

المرحلة التعليمية	أعداد المعلمين من الذكور	أعداد المعلمات من الإناث	إجمالي أعداد المعلمين بكل مرحلة تعليمية
مرحلة رياض الأطفال	21	36665	36686
المرحلة الابتدائية	153080	243044	396124
المرحلة الإعدادية	115918	131208	247126
الثانوية العامة	58168	42032	100200
الثانوي الفني	77180	71870	149050
التعليم المجتمعي	170	8044	8214
التربية الخاصة	3959	5769	9728
الإجمالي	408496	538632	947128

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر 2018، ص ص 35 – 52)

يمكن من خلال الجدول السابق والجدول رقم(7) حساب (PTR) أو ما يُعرف بنسبة الطلاب للمعلمين، والذي يُحدد نصاب كل معلم من الطلاب بكل مستوى تعليمي او نوع من أنواع التعليم.

حيثُ يُعبر عنه خارج قسمة مجموع عدد المعلمين في مستوى تعليمي معين/ عدد التلاميذ المقيدين في نفس المستوى التعليمي لنفس العام الدراسي (Mingat, et al., 2003, P 23)، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول(5)

يُوضح نسبة الطلاب للمعلمين (PTR) وفقًا للمراحل التعليمية للعام الدراسي 2018 /2017

المرحلة التعليمية	عدد الطلاب	عدد المعلمين	نسبة الطلاب للمعلمين PTR
مرحلة رياض الأطفال	973616	36686	27 طالب/ لكل معلم
المرحلة الابتدائية	10456280	396124	26 طالب/ لكل معلم
المرحلة الإعدادية	4467204	247126	18 طالب/ لكل معلم
الثانوية العامة	1475244	100200	15 طالب/ لكل معلم
الثانوي الفني	1743545	149050	12 طالب/ لكل معلم
التعليم المجتمعي	128964	8214	16 طالب/ لكل معلم
التربية الخاصة	38181	9728	4 طلاب/ لكل معلم

(إعداد الباحثة، محسوب من بيانات الجدول (4)، والجدول (7.

ارتفاع معدل الطلاب إلى المعلمين خاصة في مراحل التعليم الأولى مؤشر منذر لأن هذه المرحلة تختص بتعليم الطلاب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب فتحتاج اتصال مبار بين الطلاب والمعلمين وهو ما يصعب تحققه في ظل ارتفاع عدد الطلاب بالنسبة للمعلمين.

جدول(6)

يُوضح نسبة المعلمين المؤهلين تربويًا لإجمالي عدد المعلمين العاملين بالقطاع التعليمي الحكومي والخاص بجمهورية مصر العربية وفقًا للمراحل التعليمية للعام الدراسي 2018 /2017

المرحلة التعليمية	التعليم الحكومي	التعليم الخاص
مرحلة رياض الأطفال	98.9٪	43.9٪
المرحلة الابتدائية	93.1٪	43.3٪

المرحلة الإعدادية	86.6٪	44.1٪
الثانوي العام	83.0٪	40.5٪
الثانوي الفني(صناعي)	84.6٪	44.2٪
الثانوي الفني(تجاري)	71.4٪	14.1٪
الثانوي الفني(الفندقي)	71.7٪	19.3٪
الثانوي الفني (الزراعي)	61.4٪	--
التعليم المجتمعي	58.9٪	--

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر 2018، ص ص 118 – 119).

بملاحظة الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة المعلمون المؤهلون تربويًا بالتعليم الحكومي عنها بالتعليم الخاص وتشير دراسة (أبو خليل، 2010، ص 122) إلى أن ارتفاع هذه النسبة يتم من داخل النظام ذاته، نتيجة تحول نسبة من الإداريين بالمدارس والمؤهلين للتدريس للمشاركة في الأعباء التدريسية في إطار تطبيق نظام الكادر الخاص للمعلم.

كما تعتبر المادة 88 من القانون رقم 155 لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981، من أكثر المواد القانونية عبئًا على الموازنة الخاصة بالتعليم، والتي تنص على:» أن تنتهي خدمة شاغل الوظيفة بأحد الأسباب المبينة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي، ومع ذلك في حالة بلوغ سن الستين في الفترة من أول أكتوبر إلى آخر أغسطس فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة»

وقد أشارت دراسة (أبو خليل، 2010، ص ص 131 – 132) مثالًا يُوضح حجم هذا العبء في محافظة البحيرة في العام المالي (2009/ 2008) حيثُ تحملت الموازنة أكثر من 50 مليون جنيه لمن بلغوا سن المعاش وتم المد لهم حتى نهاية أغسطس في نفس الوقت الذي عجزت فيه المحافظة عن تدبير مبلغ 6 مليون جنيه لتشغيل عدد من المعلمين الجدد بنظام التعاقد المؤقت لمدة ست شهور.

أي أن ما تم انفاقه على أقل من 4000 مدير ووكيل في سن المعاش، كان يكفي لتشغيل أكثر من 83000 معلم حديث التخرج، وذلك في محافظة واحدة فقط وبموجب القانون (155، لسنة 2007).

ثالثًا: المتعلمون (تتبع مؤشرات الالتحاق والقيد) وحساب وحدة التكاليف:

التخطيط التعليمي في مصر لا يخضع لنظرية العرض والطلب، والتي تستلزم أن تكون برامج التعليم والتدريب ذات ميزة تنافسية نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة لهذه البرامج، فزيادة الطلب مضمونة نتيجة للزيادة السكانية (زيادة عدد الأفراد في سن التمدرس)، كما وأن جانب العرض تضطلع به الحكومة طبقًا للدستور فهي مسئولة عن توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز.

جدول(7)

يُوضح أعداد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي (2017/ 2018)

المرحلة التعليمية	عام (حكومي)	أزهري	خاص
رياض الأطفال	973616	75007	328599
المرحلة الابتدائية	10456280	910579	1122132
التعليم المجتمعي	128964	--	--
المرحلة الإعدادية	4467204	386552	352279
الثانوي العام	1475244	373459	233603
الثانوي الفني	1743545	--	121297
التربية الخاصة	38181	--	460
تعليم القراءات	--	14775	ــــــ
الإجمالي	19283034	1760372	2158370

(إعداد الباحثة، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر 2018، ص25، ص ص 46 – 54)

يوضح الجدول السابق أعداد التلاميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعي موزعة بين التعليم الحكومي والخاص والأزهري، حيثُ تقتصر الدراسة الحالية على التعليم الحكومي قبل الجامعي دون الخاص والأزهري، وعلى ذلك يفيد العرض السابق

في حساب نسبة كلًا من التلاميذ في المرحلة التعليمية إلى العدد الكلي للسكان في الفئة العمرية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية[1].

وبذلك يمكن تقدير الإنفاق الحكومي المخصص لكل تلميذ (والذي يُعرف بوحدة التكاليف[2] Unite Cost) من خلال قسمة النفقات الحكومية الإجمالية الموجهة للتعليم قبل الجامعي في فترة زمنية معينة / عدد الطلاب المقيدين في نفس الفترة الزمنية (Mingat, et al., 2003, PP 19 – 25).

لتصبح كلفة الطالب الواحد (UC) في العام الدراسي 2018/ 2017 هي 4772.188 جنيه مصري.

ويمكن حساب معدل القيد الإجمالي لكلٍ من التعليم الحكومي والخاص والأزهري وفقًا للمعادلة التالية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر 2018، ص2):

نسبة القيد الإجمالي= أعداد التلاميذ المقيدين في مرحلة معينة (بغض النظر عن السن) / عدد أفراد السكان في الفئة العمرية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية ×100[3]

(1) والتي سيتم تحديدها من التعداد العام للسكان طبقا للفئات العمرية في نفس السنة.

(2) الوحدة قد تكون الطالب أو الفصل أو المعلم (موضع القياس)، كما أن متوسط كلفة الوحدة لا يكون دقيقًا بين المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك بين المناطق الجغرافية المتنوعة.

وقد استندت الدراسة الحالية إلى وحدة التكاليف لكل طالب لأنها الأسلوب الأكثر استخداما عند تقدير تكاليف التعليم (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، ص 123).

(3) تم حسابها باستخدام Sprague Multipliers لتفكيك أعداد السكان في فئات العمر الخماسية (الموجودة في التعداد العام للسكان) إلى فئات أحادية تمهيدًا لإعادة تجميعها بما يقابل المراحل التعليمية بمنظومة التعليم قبل الجامعي في مصر.

حيث يشمل التعليم الابتدائي السكان من 6 – 11 سنة، والتعليم الإعدادي من 12 – 14 سنة، والتعليم الثانوي العام والفني يضم السكان من 15 – 17 سنة، بينما تضم مرحلة رياض الأطفال السكان من 4 – 5 سنوات (UNESCO, 2005,P.69).

جدول (8)

يُوضح معدل القيد الإجمالي بالتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي وفقًا للمراحل التعليمية ونوع التعليم(2017/ 2018)

المرحلة التعليمية	التعليم الحكومي	التعليم الأزهري	التعليم الخاص
رياض الأطفال	20.97٪	1.61٪	7.08٪
المرحلة الابتدائية	87.57٪	7.63٪	9.40٪
المرحلة الاعدادية	83.79٪	7.25٪	6.61٪
الثانوي العام	27.03٪	6.84٪	4.28٪
الثانوي الفني	31.95٪	ـــــ	2.22٪

(المصدر: محسوب من الجدول رقم (7)، والجدول رقم (11

يوضح الجدول التالي أعداد السكان كما وردت في التعداد العام للسكان في جمهورية مصر العربية لعام 2017م وفقًا لفئات السن الخماسية.

جدول (9)

يُوضح أعداد السكان في التعداد العام للسكان في جمهورية مصر العربية لعام 2017م وفقًا لفئات السن الخماسية

فئات العمر الخماسية	عدد السكان
(4 – 0)	12901574
(9 – 5)	10514520
(14 – 10)	9030546
(19 – 15)	9006058
(24 – 20)	8231944
(29 – 25)	8167607

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر 2017، ص 34).

وبتطبيق مضاعفات سبراج يتم تحويل هذه الفئات العمرية الخماسية إلى فئات عمرية الأحادية على النحو التالي:

جدول(10)

يُوضح أعداد السكان في الفئات العمرية الأحادية المقابلة لمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر بعد تطبيق مضاعفات سبراج

الفئة العمرية الأحادية	عدد السكان
4سنوات	2370246
5سنوات	2272982
6سنوات	2181164
7سنوات	2095679
8سنوات	2017421
9سنوات	1947275
10سنوات	1881711
11سنة	1817191
12سنة	1776733
13سنة	1770075
14سنة	1784834
15سنة	1801216
16سنة	1825988
17سنة	1830688

(Jaffe, 1951, p96)

وعلى ذلك يُمكن تجميع السكان في فئات عمرية مقابلة لمراحل التمدرس وفقًا للهيكل التعليمي بجمهورية مصر العربية كما في الجدول التالي:

جدول (11)

يُوضح أعداد السكان في الفئات العمرية المقابلة لمراحل التعليم قبل الجامعي الحكومي بجمهورية مصر العربية وفقًا لتعداد السكان لعام 2017م

المرحلة التعليمية	مجموعات الفئات العمرية	المحصلة النهائية لعدد السكان في كل مجموعة عمرية
مرحلة رياض الأطفال	(4 – 5)	4643228

المرحلة الابتدائية	(6 – 11)	11940441
المرحلة الإعدادية	(12 – 14)	5331642
المرحلة الثانوية (عام وفني)	(15 – 17)	5457892

(المصدر: محسوب من بيانات الجدول رقم(10

يُشير معدل القيد الإجمالي إلى بيان المستوى العام للمشاركة في مستوى تعليمي معين، وكذلك الطاقة الاستيعابية لهذا المستوى التعليمي في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة التي تُقدم برامج تعليمية منظمة (معهد اليونسكو للإحصاء، 2009، ص9).

سجل الجدول السابق أن النسبة الأكبر من أعداد التلاميذ في سن التمدرس تقع في مؤسسات التعليم الحكومية، بالرغم من إعلان القانون رقم 16 لسنة 1969 والعمل به بشأن التعليم الخاص إلا أن الاستثمار الخاص في القطاع التعليمي لا يزال محدود.

بتسليط الضوء حول أهم مدخلات النظام التعليمي (الأهـداف والمتعلمون والمعلمون والأجهزة الخدمية والمؤسسات التعليمية والفصول والتجهيزات وحجم الموارد المالية، وكذلك واقع تطبيق قنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن).

نجد أنه كلما كانت هذه العناصر متناسقة مع بعضها من حيث الجودة والنوعية والقدرة والعدد كلما كان تحقيق الأهداف ممكن وبفاعلية عالية تضمن معها تعظيم العائد منها وترشيد الإنفاق التعليمي.

يرجع الاهتمام بالطلاب كأحد أهم مدخلات النظام التعليمي، لكون منظومة التعليم في مصر لا تزال في طور الاهتمام بتحقيق الاستيعاب الكامل وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

ويعني ذلك أن التخصيص غير الكفء أو غير الكافي للموارد المادية الموجهة لقطاع التعليم إنما يعني حرمان عدد من الطلاب من الالتحاق بالمنظومة التعليمية، وبالتالي عدم إنجاز الهدف الخاص بتحقيق الاستيعاب الكامل، على الرغم من التشريعات

والقوانين التي تدعم ذلك وعلى الرغم من أن شركاء التنمية في المحيط العالمي قد تخطوا ذلك وبدأوا في التخطيط لأهداف تختص بعملية التعلم نفسها وآليات استدامتها لتستمر طوال حياة البشر.

نتائج الدراسة:

وفي النهاية وحيث أن الهدف الرئيس للدراسة هو رصد وتحليل واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر خلال الفترة الزمنية التي تمتد من 2016/ 2015 وحتى 2021/ 2020.

مما استدعى ضرورة التطرق لرصد بعض المؤشرات الأخرى لتكتمل صورة النظام التعليمي ولتصبح البيانات المرصودة ذات معنى، نظرًا للطبيعة الخاصة للنظام التعليمي.

حيثُ يختلف التعليم عن كافة القطاعات الإنتاجية الهادفة للربح، حيث يبدأ أولًا بتحديد النفقات المطلوبة واللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من التعليم، ثم البحث عن مصادر التمويل المطلوبة للوفاء بهذه النفقات باعتبارها خدمة تلتزم بها الدولة تجاه أفراد المجتمع بموجب الدستور والقانون، أما القطاعات الإنتاجية فيتم تحديد الإيرادات المتوقعة منها ثم تحديد النفقات اللازمة لتحقيق هذه الإيرادات والتي تُحدد إلى استمرار دورة رأس المال أو توقفها.

وقد توصلت الدراسة بمراجعة تطور الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم قبل الجامعي الحكومي في جمهورية مصر العربية إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. الزيادة النسبية في قيمة الموارد المرصودة لهذا القطاع، بالتزامن مع تزايد الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصرية، وإن كانت هذه الزيادة يمكن استيعابها في التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة الطلب الكلي للتعليم الناتج عن الزيادة السكانية المستمرة.

2. تراجع المخصصات المالية الموجهة للتعليم قبل الجامعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (فنجدها تنخفض من ٪3.14 في العام المالي 2016/ 2015 إلى 1.94 في

العام المالي 2021/ 2020)، بالرغم من كون الدستور المصري في آخر تعديلاته يُلزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٪ 4 من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (وهي أولى المؤشرات الكاشفة عن موقع التعليم بين أولويات الحكومة المصرية).

3. تحظى مديريات التربية والتعليم الممتدة في محافظات جمهورية مصر العربية بالنصيب الأكبر من الإنفاق التعليمي؛ أي أن النصيب الأكبر من الإنفاق التعليمي يوجه مباشرة لدعم المؤسسات التعليمية الحكومية التابعة للمديريات بمختلف درجاتها وأنواعها.

4. تذبذب الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي ليُسجل أعلى قيمة له في العام المالي (2016/ 2015) وهي ٪10.4، ثُم يتجه الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي بالنسبة إلى الإجمالي العام للنفقات العامة للدولة المصرية على مدار الأعوام الثلاثة المتتالية، لتصل النسبة إلى أقل من ٪1، ثم يرتفع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي بعد ذلك ليسجل قيمة تقترب من ٪8 في العام المالي(2021/ 2020) من إجمالي الإنفاق العام للدولة المصرية.

5. تذبذب الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام يجعله يفتقر إلى مبدأ تراكمية النمو خلال مدى زمني طويل نسبيًا، حيث أنه يتذبذب مشدودًا بقوة جذب نحو التراجع، بدلًا من أن يكتسب قوة دفع نحو التزايد.

6. التركيبة العمرية للسكان في سن التمدرس لها دور في زيادة الاعتمادات المالية الموجهة للمديريات التعليمية ولذلك يزيد نصيب محافظة الشرقية عن القاهرة والجيزة (فيما يُعرف بزيادة الطلب الكلي).

7. زيادة المخصصات المالية للهيئة العامة (الخدمات المساعدة للتعليم)، تليها الهيئة العامة (للأبنية التعليمية)، وخاصة في بند النفقات الخاص بشراء الأصول غير المالية (الباب السادس)، وترجع أهمية هذا الباب من أبواب الإنفاق إلى قدرته على توفير مدخلات نظام التعليم بالكم والكيف المطلوبين للارتقاء بجودة العملية التعليمية،

مثل إنشاء أبنية مدرسية جديدة، إحلال وتجديد الأبنية القديمة، توفير وصيانة التجهيزات المدرسية، كما أنه لا يُؤدي إلى انخفاض صافي قيمة مدخرات قطاع الحكومة العامة كنفقات؛ فعملية شراء أصل غير مالي لا يُعد إنفاقًا لأنه لا يؤثر سلبًا في صافي القيمة، وإن كان يُحدث تغييرًا في تكوين الميزانية العمومية للدولة من خلال مبادلة أصل مالي (المبلغ المدفوع مقابل الشراء) بآخر غير مالي (الأصل الغير مالي الذي تم شراءه)

8. بصورة عامة يتم توجيه النسبة العظمى من النفقات الحكومية إلى الباب الأول منفردًا الخاص بالأجور والمرتبات وتعويضات العاملين، فالمنظومة التعليمية تضم قطاع كبير من موظفي الدولة يتمثل في الهيكل الإداري والمعلمين والخدمات المعاونة وغيرهم.

9. الاقتراض من المؤسسات الدولية (البنك الدولي) يعد مصدر أساسي لتمويل المشروعات الخدمية في قطاعي التعليم والصحة، وهي سبب رئيسي لزيادة النفقات العامة الحكومية نتيجة لإلزام الحكومة برد قيمة القرض، أو دفع الفوائد المستحقة عنه فيما يُعرف بخدمات الدين، وكذلك إلزام الحكومة بتغطية الجزء المتبقي من التكلفة الفعلية للمشروعات الممولة بالقروض.

وبالنسبة للتجهيزات والأدوات أشارت الدراسة إلى ارتفاع كثافة الفصول خاصة في التعليم الابتدائي، وكذلك ارتفاع مؤشر PTR، وهو مؤشر منذر لأن هذه المرحلة هي مرحلة تعلم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب.

وقد استفادت مصر من جائحة الكوفيد التي أدت إلى الإغلاق الكلي والجزئي في المؤسسات التعليمية في تطوير بنك المعرفة وقنوات التعليم المتزامن وغير المتزامن فنجدها أطلقت العديد من المنصات الإلكترونية مثل منصة نجوى التعليمية، ومنصة حصص مصر، ومنصة ذاكر وبوابة التعليم الفني بالإضافة إلى مجموعة قنوات مدرستنا التلفزيونية (1، 2، 3) في محاولة لتوسيع دائرة الاستفادة من هذا النمط التعليمي المستحدث، كما قامت الوزارة بحفظ الحلقات والفيديوهات التعليمية على منصة التواصل الاجتماعي.

ولكن بالرغم من تنوع منصات التعلم عن بعد في منظومة التعليم المصري، وإن كانت في مجملها تتيح الحرية للطالب لمتابعة مصدر التعلم الالكتروني المناسب لإمكاناته التقنية والمادية، إلا أنها تفتقر إلى مبدأ الإلزام والذي رسخه التعليم التقليدي لضمان إتمام عملية التمدرس.

فلا توجد آليات واضحة لتسجيل الحضور والغياب، وكذلك فإن آليات التقييم لا تزال غير واضحة المعالم، الأمر الذي استدعى اجراء اختبارات ورقية في ظل الجائحة لإتمام عملية تقييم الطلاب خاصة في السنوات النهائية.

كما أشارت الدراسة إلى وجود تكرار في اختصاصات بعض الهيئات الخدمية التابعة لقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر (كالمركز الإقليمي لتعليم الكبار والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار)، كما أن لهذه الهيئات فرع في كل محافظة وليس مجرد إدارة في المديرية التعليمية للمحافظة وإنما كيان مؤسسي مستقل يتضمن مبنى وتجهيزات ومجموعة من القوى البشرية المؤهلة، بما يثقل كاهل موازنة التعليم، كما أن بعض اختصاصات هذه الهيئات لا تزال متضمنة ضمن اختصاصات المحافظة ووحدات الحكومة المحلية.

كما رصدت الدراسة في إطار مراجعة الموازنات التفصيلية للهيئات الخدمية تضخم البند الخاص بالوظائف المؤقتة مقارنة بالوظائف الدائمة، والذي لا يُفسر زيادة التعاقدات الجديدة وإنما تفعيل قرارات وزارة الدولة للتنمية الإدارية بمساواة المتعاقد مع العامل العادي في الأجور الأساسية والمتغيرة.

أكدت الدراسة على أن آليات الوزارة التي عملت على توفير معلمين مؤهلين تربويًا من غير أن تُثقل كاهل وزارة المالية بطلب درجات مالية جديدة، تدعم بشكل مباشر قنوات التعليم الخلفية.

كما أرجعت الدراسة السبب الأساسي في ارتفاع نسبة المعلمون المؤهلون تربويًا بالتعليم الحكومي عنها بالتعليم الخاص إلى تحول نسبة من الإداريين بالمدارس والمؤهلين للتدريس للمشاركة في الأعباء التدريسية للاستفادة من نظام الكادر الخاص للمعلم.

فالتخطيط التعليمي في مصر لا يخضع لنظرية العرض والطلب، والتي تستلزم أن تكون برامج التعليم والتدريب ذات ميزة تنافسية نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة لهذه البرامج، فزيادة الطلب مضمونة نتيجة للزيادة السكانية (زيادة عدد الأفراد في سن التمدرس)، كما وأن جانب العرض تضطلع به الحكومة طبقًا للدستور فهي مسئولة عن توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز.

وقد سجلت الدراسة أن النسبة الأكبر من أعداد التلاميذ في سن التمدرس تقع في مؤسسات التعليم الحكومية، بالرغم من اعلان القانون رقم 16 لسنة 1969 والعمل به بشأن التعليم الخاص إلا أن الاستثمار الخاص في القطاع التعليمي لا يزال محدود.

وقد قدرت الدراسة الإنفاق الحكومي المخصص لكل تلميذ (والذي يُعرف بوحدة التكاليفUnite Cost) من خلال قسمة النفقات الحكومية الإجمالية الموجهة للتعليم قبل الجامعي في فترة زمنية معينة / عدد الطلاب المقيدين في نفس الفترة الزمنية.

لتصبح كلفة الطالب الواحد (UC) في العام الدراسي 2018/ 2017 هي 4772.188 جنيه مصري.

مراجع الدراسة:

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية:

– أبو خليل، محمد إبراهيم محمد، 2010، فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، مصر، مج 20، عدد3.

https://search.mandumah.com/Record/113884

– الباز، الباز عبد الرحمن، 1999، التخطيط التربوي في مصر واستخدام الخريطة المدرسية، مجلة التربية والتعليم، العدد السابع عشر والثامن عشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

– الحولي، عليان عبد الله، 2010، العائد الاقتصادي من التعليم، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، غزة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر2018، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2018/ 2017، رقم 71 – 12311 – 2018، جمهورية مصر العربية.

– ، 2018، مصر في أرقام، www.campas.gov.eg

– ، فبراير 2018، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2017/ 2016، مرجع رقم 71 – 12311 – 2017، جمهورية مصر العربية، .http: / /www.capmas .gov.eg

– ، 2019، مصر في أرقام، www.campas.gov.eg

– الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، كتاب دوري رقم(7)، لسنة 2014، بشأن الترقيات لجميع العاملين المدنيين بالدولة اعتبارًا من 2014/ 10/ 1 لمن أتموا المدة اللازمة للترقية في 2014/ 9/ 20، جمهورية مصر العربية، www.caoa.gov.eg .

- الزنفلي، أحمد محمود، 2017، يوليو، الانفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق (دراسات تربوية ونفسية)، العدد 96، الجزء الأول.

- الزيات، فتحي مصطفى،2013، أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد 14، العدد 4، ديسمبر، البحرين.

http: / /search.mandumah.com /Record /508112

- العربي، أشرف، فبراير2010، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي لتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية.

- العجمي، محمد حسنين عبده، 2004، أكتوبر، متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مستقبل التربية العربية، مصر، مجلد 10، عدد 35،

https://search.mandumah.com/Record/21570

- القانون رقم 61، لسنة 1963، بشأن الهيئات العامة، الجريدة الرسمية، 29 إبريل 1963.

- القانون رقم 16، لسنة 1969، بشأن التعليم الخاص، الجريدة الرسمية، 1969/ 1/ 23.

- القانون رقم 139، لسنة 1981، قانون التعليم، الجريدة الرسمية، 9أغسطس 1981.

- القانون رقم 155، لسنة 2007، بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981، الجريدة الرسمية، العدد 25، 21يونية سنة 2007.

- اللهواني، هنية يوسف محمود، 2007، المشكلات التي يواجهها مديرو مدارس وكالة الغوث الدولية للمرحلة الأساسية من وجهة نظر مديري هذه المدارس ومعلميها

في محافظات شمال فلسطين، ماجيستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

– المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، اقتصاديات التعليم، ط1، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت.

– المشهداني، سعد سلمان، 2019، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

– الهيتي، أحمد حسين وخلف، فاطمة إبراهيم وعلي، عدي سالم،2009، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981 – 2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 20، مج 7، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

http://search.mandumah.com/Record/422376

– اليونسكو (المركز الإقليمي للتخطيط التربوي)، د.ت.، دليل استراتيجيات تحليل قطاع التعليم http: / /rcepunesco.ae, retrieved at 9th January 2022.

– اليونسكو، تموز، 2020، التعليم عن بعد في العالم العربي: تقرير حول استجابة الدول العربية للاحتياجات التعليمية في جائحة كورونا، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

– اليونيسيف، 2016، تكلفة ومنافع التعليم في العراق دراسة تحليلية حول قطاع التعليم واستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم.

https://www.unicef.org/iraq/media/256/file/Cost%20of%20Education%20.pdf

– بلتاجي، مروة محمد شبل، 2011، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

– حجازي، رضا السيد (نائب وزير التعليم لشئون المعلمين)، إجراءات وضوابط العمل التطوعي بمدارس وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجميع المحافظات.

– سالمان، وفاء محمد محمد، 2014، الآثار التوزيعية للإنفاق العام في مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعي: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد 28، العدد 4، مصر.

http://search.mandumah.com/Record/713982

– صبحي، هانية، 2016، أزمة التعليم وتطور العقد الاجتماعي للطبقة الوسطى، مجلة الديموقراطية (وكالة الأهرام)، مجلد 16، العدد 64، أكتوبر، مصر.

http://search.mandumah.com/Record/778715

– عبده، هاني خميس أحمد، 2015، السياسات الليبرالية والعدالة الاجتماعية في المجتمع المصري بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية نموذجًا، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، عدد 19، يوليو.

http://search.mandumah.com/Record/754270

– عوايشية، بلال، وناصر، فاطمة الزهراء، 2016، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 – 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة.

– فاروق، ناهد علي، 2015، تكلفة وعائد التعليم والفرصة البديلة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(1).

http://journals.sustech.edu/

– فاروق، عبد الخالق، 2016، كم يُنفق المصريون على التعليم؟، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

– قرار وزاري(202) لسنة 2013، بشأن توزيع أعضاء هيئة التعليم والإداريين والخدمات المعاونة بالمدارس والإدارات والمديريات التعليمية، (وزير التربية والتعليم: د. إبراهيم أحمد غنيم).

– كتاب دوري(26)، 2021/ 9/ 20، بشأن: سد العجز بأعضاء هيئة التدريس استعدادًا للعام الدراسي 2022/ 2021، (وزير التربية والتعليم: أ. د. طارق شوقي).

– مسعود، دراوسي، 2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

– معهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO Institute for Statistics)، 2009، مؤشرات التربية: توجيهات فنية وتقنية، www.uis.unesco.org

– مكتب العمل الدولي، 2011، إدارة العمل وتفتيش العمل، البند الخامس من جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، الطبعة الأولى، جنيف، .www.ilo org /publns

كتاب الموازنة العامة للدولة

https://www.mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/

– البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/ 2017، 2017، القاهرة.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/76229090 - 3ffb- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf , retrieved at 1st July 2021.

– البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/ 2020، 2020، القاهرة.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/14fb00b0 - 4ddc- 11eb- a0cd- 09626ed499dc.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022/ 2021، 2021 القاهرة

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/4aa98630 - ad8d- 11eb- 920f- db7f8b346136.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– كتاب الموازنة العامة للدولة، الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات (النتائج)عن العام المالي 2017/ 2016.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/1c38b900 - 3ffc- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات (النتائج)عن العام المالي 2018/ 2017.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/719a08f0 - 4000- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات (النتائج)عن العام المالي 2019/ 2018.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/40e69e60 - 4002- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات (النتائج)عن العام المالي 2020/ 2019.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/93a086f0 - 4004- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات (النتائج)عن العام المالي 2021/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/afe7cbb0 - 4005- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2016/ 2015.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/76115230 - c052- 11eb- a1ec- f5b049195c9c.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2017/ 2016.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/3b472b50 - c126- 11eb- 889d- c3b8491b76fc.pdf, retrieved at 2nd July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2018/ 2017.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/be1fc470 - bef5- 11eb- a1ec- f5b049195c9c.pdf, retrieved at 2nd July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2019/ 2018.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/b977e0a0 - 5420- 11eb- 848d- 47dedd6d9572.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2019/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/ffef8a10 - 5001- 11eb- a0fb- ff307b5f40f3.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، موازنة الهيئات الخدمية، الاستخدامات (المصروفات –الحيازة – سداد القروض) عن العام المالي 2020/ 2021.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/4ee6a2d0 - 4dd6- 11eb- 9d1f- fb98728acc20.pdf, retrieved at 1st July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2015/ 2016.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/03a55be0 - 3ff8- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2017/ 2016.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/5d952a10 - 3ffb- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2017/ 2018.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/c6e854d0 - 3ffe- 11eb- 8fb9- 8b73b91cd2b3.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2018/ 2019.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/698ad3b0 - 541e- 11eb- 848d- 47dedd6d9572.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2019/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/393061f0 - 4f67- 11eb- 919f- 25bbad1b6812.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية 2020/ 2021.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/e2e870c0 - 4ddc- 11eb- a0cd- 09626ed499dc.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2015/ 2016.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/1eedd060 - bfc0- 11eb- 889d- c3b8491b76fc.pdf, retrieved at 4th July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2016/ 2017.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/34397210 - beff- 11eb- a1ec- f5b049195c9c.pdf, retrieved at 4th July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2017/ 2018.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/d2927590 - bed4- 11eb- a1ec- f5b049195c9c.pdf, retrieved at 4th July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2018/ 2019.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/f826e4f0 - 541f- 11eb- 848d- 47dedd6d9572.pdf, retrieved at 4th July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2020/ 2019.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/8d341a80 - 4f67- 11eb- 919f- 25bbad1b6812.pdf, retrieved at 4th July 2021.

– ، موازنة الجهاز الإداري، الاستخدامات» المصروفات – الحيازة – سداد القروض» للسنة المالية 2021/ 2020.

https://api.mof.gov.eg/api/containers/files/download/5ea54fb0 - 4ddf- 11eb- a0cd- 09626ed499dc.pdf, retrieved at 3rd July 2021.

– مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، فتوى رقم (192)، بتاريخ 2014/ 3/ 5، ملف رقم 4150/ 2/ 32، 4183/ 2/ 32، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ووزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.

– ، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، فتوى رقم (1895)، بتاريخ 26/ 10/ 2020، ملف رقم 5118/ 2/ 32، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للتأمين الصحي ومديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

– وزارة التربية والتعليم، د.ت، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 – 2030، التعليم المشروع القومي لمصر، معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل.

– وزارة المالية، 2016، يونيو، دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقًا لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، القاهرة.

www.mfo.gov.eg

– ، مايو 2021، نسخة المواطن للموازنة المعتمدة، البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2022/ 2021، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

https://mof.gov.eg/files/9561e610 - cf4b - 11eb - 84b8 - f59998890a42.pdf ,retrieved at 17th January2022.

ثانيًا: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- C. Pass, B. Lowes, L. Davies, 2005, Collins Dictionary of Economics, government expenditure , 4th ed, Retrieved at12th May 2018 from

https://financial - dictionary.thefreedictionary.com/government+expenditure

- Grigoli, Francesco and ley, Eduardo, 2012, Quality of Government and living Stanards: adjusting for the efficiency of Public Spending, IMF working paper, Washington, July, p. 4.

- Jaffe, A.J., 1951, Handbook of Statistical Methods for Demographers (Selected Problems in the Analysis of Census Data), U.S. Bureau of the Census, Government Printing Office, Washington D.C.

- Mingat, Alain& Tan, Jee- Peng & Sosale, Shobhana, 2003, Tools for Education Policy Analysis, the World Bank, Washington, DC 20433.

- The World Bank, 1999, April, Education in the Middle East & North Africa: Astrategy towards learning for development, No. 21589, MENA, human development sector.

- , 2018, 23rd March, Report No. PAD2644, Project appraisal document on a proposed loan in the amount of US$ 500 Million to the Arab Republic of Egypt for a Supporting Egypt Education Reform Project, http://projects.albankaldawli.org/P157809/?lang=ar&tab=details, retrieved at 25th june 2019.

- UNESCO, 2005, Handbook for Decentralized Education Planning: Implementing National EFA Plans, Asia and Pasific Regional Bureau for Education, Education Policy and Reform Unit, Bangkok, Thailand

- United Nations, ST/ESA/PAD/SER.E/63, 2005, Unlocking the Human Potential for Public Sector Performance, World Public Sector Report 2005, Department of Economic and Social affairs.

- Yusuf, Farahat& Martins, Jo.M.& Swanson, David A., 2014, Methods of Demographic Analysis, Springer, Science+ Business Media Dordrecht, www.Springer.com .

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

– الدستور المصري، 2014، الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية.

https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1, retrieved at 6th December 2020.

– الدستور المصري، 2014، الباب الخامس: نظام الحكم، الفصل الأول: السلطة التشريعية (مجلس النواب) المواد 115، 124، 127.

https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1, retrieved at 8th August 2021.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2017، جمهورية مصر العربية، مصر في أرقام، ص 137.

http://www.sis.gov.eg/section/445/10220?lang=ar, retrieved at 20 th April 2018.

- https://projects.albankaldawli.org/ar/projects - operations/project- detail/P157809 , retrieved at 1st March 2022.

https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9 - %D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9/ , retrieved at 11th January 2021.

– منصات التعليم عن بُعد في مصر

https://moe.gov.eg//ar/educationalplatform ,retrieved at 13th March 2022.

1. منصة نجوى التعليمية

https://www.nagwa.com/ar/eg/portals/ ,retrieved at 13th March 2022.

2. منصة البث المباشر

https://stream.moe.gov.eg/ ,rertrieved at 13th March 2022.

3. منصة حصص مصر

https://www.hesas.eg/home ,retrieved at 13th March 2022.

4. منصة ذاكر

http://study.ekb.eg/guides ,retrieved at 13th March 2022.

5. قناة التعليم الفني

https://tech.moe.gov.eg/tech/gallery/357 ,retrieved at 13th March 2022.

6. منصة التعليم الالكتروني

https://moe.gov.eg/elearningenterypage/, retrieved at 13th March 2022.

7. بنك المعرفة المصري

https://www.ekb.eg/ ,retrieved at 13th March 2022.

8. قناة مدرستنا

https://www.youtube.com/c/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%A7, retrieved at 13th March 2022.